التهانويّ ومُعْجَمُه: كشّاف اصطلاحات الفنون

دراسة في شخصيّة التهانويّ اللغويّة في بناء معجم كشّاف اصطلاحات الفنون

حسن خميس الملخ

قسم اللغة العربيّة، جامعة آل البيت، الأردن

ملخّص

يتبوأ معجمُ "كشّاف اصطلاحات الفنون " للتهانويّ المتوفّى سنة ١١٩١هـ/١٧٧٧م مكانةً متميِّزةً بين معجمات المصطلحات؛ ذلك أنّ المادّة الاصطلاحيّة الضخمة التي اشتمل عليها جعلتْ منه مفتاحاً لعلوم الحضارة العربيّة الإسلاميّة المختلفة وفنونها، فاعتنى المستشرقون والباحثون بنشره وتحقيقه غيرَ مرّة؛ لهذا يسعى البحث إلى تقديم صورة مُدَقَّقةٍ لحياة التهانويّ العلميّة، توثّق اسمه ونسبَه، وتُحدِّد مَولِدَه ووفاته، وتُحلِّل شخصيّته العلميّة، وتُبيِّن ما له من مؤلّفات، وتنفي ما نسبَ إليه ممّا ليس له. كما يسعى البحثُ إلى دراسة معجم "كشّاف اصطلاحات الفنون" بتبيين قيمته ومنهجه، ومصادر التهانويّ في بنائه، وعلاقته بمعجمات الاصطلاحات، وتوضيح فنّ تحليل المصطلح فيه، ولا سيّما المصطلح اللغويّ، بمنهجٍ تاريخيّ تحليليّ، أسفر عن تقديم تحليل علميّ لتجربةٍ متميِّزة في فنّ مَعْجَمة المصطلحات، يمكن أنْ نفيد من إيجابيّاتها في عمل معجمات مصطلحاتٍ حديثة.

Abstract

The dictionary Encyclopedia of Art Terms, compiled by Al-Tahanawi (died 1191), occupies a reputable place among dictionaries of terms, due to the large bulk of information and terms that it contains, which has hence made it an essential key into the arts and sciences of Arabic and Islamic civilization. Consequently, researchers and Orientalists, on many occasions, showed concern about the editing and publishing of this valuable encyclopedia. Thus this paper aims at accurately presenting the man (Al-Tahanawi), his biography, academic identity and traits, books and consequently deny all publications misattributed to him.

This research also aims at revealing the significance of encyclopedia of Art Terms, analyzing its methodology, tracing its sources and relation to other dictionaries in addition to analyzing of its distinctive way of presenting the terms it contains, particularly linguistic terms. It turns out that its method of presentation is built upon a historical analysis of such terms; a scientific methodology which proves a distinguished experience into the art of compiling such dictionaries and might hence be of great benefit to the writing of encyclopedia today.

المقدّمة:

موسوعات المصطلحات مفاتيح علميّة يحتاج إليها الباحثون في العلوم المختلفة، كما قد يحتاجون إلى المعجمات اللغويّة؛ ذلك أنّ لكلّ مصطلح اصطلاحاً معرفيّاً يدلّ عليه، ويهدي الباحث إلى الإدراك السليم للدائرة المعرفيّة التي ينتمي إليها المصطلح، وبهذا الوجه يتوازى المصطلح العلميّ مع المفردة اللغويّة في أنّ كلاً منهما يشير إلى مدلول عليه، لا يتأتى فهم المصطلح العلميّ أو المفردة اللغويّة إلا بإدراكه؛ ولا سيّما أنّ أغلب المصطلحات ذات بنى لغويّة صرفيّة كالمفردات اللغويّة.

وكشّاف اصطلاحات الفنون للتهانويّ المتوفّى سنة ١١٩١هـ/١٧٧٧م مَعْلَمة من معالم قواميس المصطلحات العلميّة في الحضارة العربيّة الإسلاميّة، استوعب فيه التهانويّ ما استطاع من مصطلحات العلوم اللغويّة والشرعيّة والحقيقيّة كالطبّ والهندسة، فأصبح مورداً ثرّاً يروي ظمأ الباحثين إلى فهم سريع للمصطلح ومجالاته المعرفيّة، وتطوّره أحياناً، ويريح من البحث في مظانّ مختلفة ربّما لا يتيسّر الحصول عليها، وقد يرشد إليها من يبغي إلى التوسّع في فهم مصطلح ما سبيلا.

ومع أنّ كشّاف التهانويّ يعرّف مصطلحات العلوم المختلفة في الحضارة العربيّة الإسلاميّة فإنّه لا يعرّف بسيرة مؤلّفه بشكل واضح؛ فلا نعرف كيف بنى التهانويّ باني صرح الكشّاف نفسَه علميّاً ومعرفيّاً؛ لأنّ مصادر القرن الثاني عشر الهجريّ وما بعده لا تشير إلا إلى النَّزْر اليسير من حياته وأخباره، إنْ لم تطوِ ذكره غالباً. و لم نجد من الباحثين المعاصرين من سبر بعقله وقلمه منهج الكشّاف، فأبان عن شخصيّة التهانويّ المعجميّة اللغويّة العلميّة، وآرائه، ومصادره، وفنّ معجمة المصطلحات في كشّافه، وكيف نفيد من تجربة التهانويّ في معجمة المصطلحات في بناء قواميس حديثة تتجنّب زبد الكشّاف، وتأخذ ما ينفع الناس ؟

وقد كانت هذه الملحوظات وغيرها بواعثَ علميّة لدراسة شخصيّة التهانويّ في معجمة المصطلحات في كتابه: "كشّاف اصطلاحات الفنون" دراسة تكشف عن الجوانب العلميّة في حياته بمنهج تاريخيّ، وعن معالم منهجه في التعريف بالمصطلحات اللغويّة بمنهج تحليليّ يوفي هذا المؤلّف وهذا الكتاب– إنْ استطاع– حقّه.

شخصيّة التهانويّ

الإطار الخارجيّ:

يُقصَد بالإطار الخارجيّ لشخصيّة التهانويّ البحث في اسمه، ونسبه، ومولده: زماناً ومكاناً، ومذهبه الدينيّ، وتاريخ وفاته، مع ربط هذه البنود بأحوال عصره المختلفة ربطاً لا يجعل إطار الشخصيّة أوسع من إطار العصر الذي تحيا فيه؛ لأنّه جزء منه، وليس العكس.

اسمه: ثمة اتّفاق على أنّ اسم التهانويّ الأوّل "محمّد" غير أنّ تتمة الاسم مختلف فيها على خمسة آراء، هي:

الرأي الأوّل: يذهب إلى أنّ التهانويّ هو: محمّد أعلى بن الشيخ عليّ بن القاضي محمّد حامد بن محمّد صابر[١].

الرأي الثاني: يذهب إلى أنّ التهانويّ هو: محمّد عليّ بن الشيخ عليّ بن القاضي محمّد حامد بن محمّد صابر[٢].

الرأي الثالث: يذهب إلى أنّ التهانويّ هو: محمّد بن عليّ بن القاضي محمّد حامد بن محمّد صابر[٣].

الرأي الرابع: انفرد به القنوجيّ (ت ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م) في كتابه "العلم الخفّاق"، فقال:" الشيخ الأجلّ محمّد بن أعلى"[٤].

الرأي الخامس: انفرد به جرجي زيدان في كتابه "تاريخ آداب اللغة العربيّة"، فقال: "هو محمّد بن علاء بن عليّ بن محمّد صابر[٥].

ويبدو أنّ سبب الخلاف في تحديد اسم التهانويّ هو الاجتهاد في معرفة اسمه الأوّل، هل هو اسم واحد مركّب أم أنّ كلمة "ابن" حذِفت بين الاسمين الأولين على طريقتنا في التسمية الآن؟ عدا الخلاف في تحديد شخصيّة "عليّ" هل هو اسم الأب أم هو الجزء الثاني من اسم الابن؟

لعلّ اسم التهانويّ الأوّل من الأسماء المركّبة ركوناً إلى أصحاب الرأي الأول والثاني، ولا سيّما أنّ ظاهرة الأسماء المركّبة شائعة في الهند، كما يظهر من تصفّح فهرس أعلام كتاب "الإعلام" لمؤرخ الهند عبد الحيّ الحسنيّ[*]، ولكنّ ظاهرة الأعلام المركّبة في الهند لها خصوصيّة، ففي حين كانت الأعلام المركّبة في المشرق العربيّ في العصر الأيوبيّ والمملوكيّ والعثمانيّ تأخذ غالبا شكل التركيب الإضافي نحو: بهاء الدين، وصلاح الدين، ونور الدين بإضافة الاسم الأوّل إلى اسم ثانٍ معظّم دينيّا لتكوين اللقب كما في صلاح الدين، فاسمه يوسف بن أيّوب، أو للتمحّض للدلالة على العلميّة بلا لقب، كانت الأعلام المركّبة في الهند تأخذ أحيانا شكل العلم المحكيّ، وقد يُسبق الاسم الأول الحقيقيّ باسم معظّم تبرّكا به، أو بمعناه، فتصبح " صابر " محمّد صابر أو أشرف صابر؛ وهذا يفسّر قول محمّد الثاني حسني: التهانويّ "محمّد أعلى بن حامد ابن صابر"[٦] بإسقاط كلمة "محمّد" قبل اسمي "حامد" و "صابر"؛ ولهذا هناك على الأرجح ثلاثة أعلام مركّبة في اسم التهانويّ، هي: محمّد أعلى، ومحمّد حامد، ومحمّد صابر، ويبدو الاسم الأول من قبيل الإضافة للتبرّك.

أمّا كلمة "علي" فهي اسم الأب، وقد وقع ــ فيما يبدو ــ شيء من التحريف والتصحيف فاضطرب بعض النساخ والدارسين في كلمة "أعلى" و "علي".

أما الرأي الرابع فلعلّه من التحريف، لأنّ القنّوجيّ ذكره في كتابه "أبجد العلوم" باسم"الشيخ الفاضل محمّد عليّ بن عليّ التهانويّ"[٧].

والرأي الخامس غير مقبول لفرادته وغرابته، أو لعلّ شيئاً من التعجّل سبق إلى عين جرجي زيدان فقرأ كلمة (أعلا) (علاء).

فالراجح أن التهانوي هو محمد أعلى بن الشيخ علي، فقد كان منقوشاً على خاتمه "قاضي محمد أعلى"[٨].

وهناك اختلاف في اسم جدّ التهانويّ الأوّل والثاني يصعُب تحقيقه، لكنّه يدلّ على أنّه من بيت تديّن وعلم، فأبوه شيخ، وجدّه "محمّد صابر" عالم قد وصفه التهانويّ نفسُه، فقال: "مولانا أتقى العلماء محمّد صابر"[٩].

نسبه:

يرجع نسب التهانويّ إلى الخليفة الفاروق عمر بن الخطّاب رضي الله عنه؛ إذ قيل في نسبه إنّه "عُمَريّ "[١٠] "فاروقيّ"[١١]، فهو من علماء العرب في شبه القارة الهنديّة، ولا نعلم على وجه اليقين لماذا أغفل يونس الشيخ ترجمته في كتابه " علماء العرب في شبه القارة الهنديّة " مع أنّه ترجم لعدد غير قليل من العُمريّين[١٢].

مولده:

لم تشِر المصادر إلى سنة مولد التهانويّ غير أنّ كاتب مقدّمة طبعة مكتبة لبنان اجتهد في تقدير سنة ولادة التهانويّ، فقال:"ولكنّ المرجّح لدينا أنّه ولِد في أواخر القرن الحادي عشر الهجريّ؛ ذلك أنّ معظم المؤرخين اتفقوا على أنّه من علماء القرن الثاني عشر الهجريّ / الثامن عشر الميلاديّ،وأنّ تأليف الكشّاف وقع في حدود عام ١١٥٨هـ/١٧٤٥م، زيادة على دليل آخر مفاده إدراك التهانويّ لعصر عالمكير. وعالمكير هذا هو العالم الإمبراطور (أورنك ذيب) الملقّب بعالمكير (١٠٦٩ - ١١١٩هـ/ ١٦٥٨-١٧٠٧م)"[١٣].

وهذا الرأي غير دقيق؛ ذلك أنّ التهانويّ فرغ من تسويد كتابه سنة ١١٥٨هـ، لا من تبييضه، وبعيد أن يكون المقصود بـ "عالمكير" عالمكير الأوّل، بل الأرجح أنّه "عالمكير الثاني لأنّ التهانويّ كان" متوليّاً القضاء في عهده بين سنتي ١١٦٧-١١٧٢هـ/١٧٥٤-١٧٥٩م إلى عهد شاه عالم الثاني الذي جلس على عرش الحكم سنة ١١٩١هـ/١٧٧٧م[١٤].وبَعيدٌ أن يكون العمر قد امتدّ به إلى ما يقرب من قرن؛ إذ يُفهَم من كلام التهانويّ في مقدّمة الكشّاف أنّه سوّد كتابه في بضع سنين بعد تعذّر تحصيل العلوم على المشايخ؛ وهذا يشير إلى أنّه كان في نهاية مرحلة الطلب، ولم يكن متقدّماً في سنّه؛ ولهذا فلعلّ الأرجح أنّه ولِد بعد عهد عالمكير الأول بقليل، أي: بُعَيْد سنة ١١١٨هـ/١٧٠٦م.

وقد ولد التهانويّ في قرية تهانهْ بهون Thana Bhoowan من أعمال إقليم (مظفّر نكر) في الهند، والنسب إليها (تهانَويّ)[١٥]، و تهانهْ بهون قرية أنجبت عدداً من العلماء البارعين[١٦]، فنُسبوا إليها مثل: الشيخ عبد الرحيم التهانويّ النحويّ[١٧] (ت١٢٢٣ هـ/١٨٠٨م)، والشيخ محمّد بن أحمد الله التهانويّ المحدِّث[١٨] (ت ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م)، والشيخ العارف الكبير الأجلّ إمداد الله بن محمّد أمين العمريّ التهانويّ الفقيه المحدّث الصوفيّ[١٩] (ت١٣١٧هـ/١٨٩٩م) الذي يجمعه بالتهانويّ – عدا قرية تهانهْ بهون – النسب إلى عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، والشيخ العالم الفقيه فتح محمّد الحنفيّ التهانويّ[٢٠] (ت١٣٢٢هـ/١٩٠٤م)، والشيخ أشرف عليّ التهانويّ المفسِّر الفقيه المحدِّث صاحب المصنّفات الممتعة[٢١] (ت١٣٦٢هـ/١٩٤٣م) ،والشيخ ظفر أحمد التهانويّ المحدِّث[٢٢]، وغيرهم.

مذهبه:

التهانويّ سُنّيّ حنفيّ بلا خلاف؛ لسببين:

أوّلهما: تصريح التهانويّ بذلك في مقدِّمة الكشّاف؛ إذ قال: "يقول العبد الضعيف محمّد أعلى بن شيخ عليّ بن قاضي محمّد حامد بن مولانا أتقى العلماء محمّد صابر الفاروقيّ السنّيّ الحنفيّ التهانويّ[٢٣]، عدا قوله في تضاعيف الكتاب:"وقال مشايخنا: أي مشايخ أهل السُّنّة"[٢٤]، وقوله:"ورأيت في نسخة من تصانيف أصحابنا الحنفية"[٢٥]، وقوله: "فمشايخنا: أي الحنفيّة"[٢٦].

وأمّا الآخر فإجماع الذين ترجموا له على ذلك[٢٧].

وفاته:

لم يتيسَّر للدارسين تحديد سنة وفاة التهانويّ بدقّة، وغاية ما وصلوا إليه أنّه كان حيّاً سنة ١١٥٨هـ/١٧٤٥م[٢٨] إبّان فراغه من تسويد كشّافه، وعليه اتّخذوا من هذه السنة تاريخاً مُقارباً لوفاته لانقطاع أخباره بعد ذلك إذ شُهِر بكتابه لا بحياته، ولكنّ الندويّ في تعليقاته المفيدة على كتاب "الإعلام" لعبد الحيّ الحسني كشف عن حقيقة الأمر، فقال:"تحقّق من بعض المراجع أنّه توفّي في النصف الآخر من ١١٩١هـ، ولم يُعْرَف الشهر واليوم الذي توفّي فيهما، فقد ذكر ذلك مرافق القاضي محمّد أعلى وجليسه المفتي إلهي بخش الكاندهلويّ في مذكراته"[٢٩]، ومكان وفاته قريته تهانهْ بهون التي كان قاضياً فيها، ولم يُعْرف عنه أنّه غادرها.

تبدو هذه المعلومة صحيحة منسجمة تمام الانسجام مع ثبوت تولي التهانويّ القضاء إلى عهد شاه عالم الثاني سنة ١١٩١هـ/١٧٧٧م[٣٠]، واتّكاء التهانويّ على مصادر ومراجع توفّي مؤلفوها بعد سنة ١١٥٨هـ كما سيمرّ بنا إن شاء الله تعالى عدا أنّ مُرافق التهانويّ وجليسَه المفتي إلهي بخش الكاندهلويّ

ولد سنة ١١٦٢هـ/١٧٤٩م[٣١]، ويحتاج عدّة سنوات حتى يكبر ويُجالس العلماء ويُرافقهم، وكل ذلك بعد سنة ١١٥٨هـ.

الإطار الداخليّ:

يُقصد بالإطار الداخليّ لشخصيّة التهانويّ تحليل شخصيّته بتبيان مكانته ومعارفه العلميّة ومصادرها وصفاته، ثمّ الحديث عن تلاميذه – إن أمكن – ومؤلفاته.

شخصيّة التهانويّ:

التهانويّ باحث هنديّ موسوعيّ[٣٢]، مشارك في بعض العلوم[٣٣]، ولا سيّما النحو والبلاغة والمنطق والفقه الحنفيّ، قال عنه بطرس البستانيّ:"كان إماماً بارعاً في العلوم"[٣٤]، وعدّه محمّد الثاني حسني من أئمة اللغة واللغويّين في الهند[٣٥]، وقال زبيد أحمد:"البحث في إسهام الهند في فقه اللغة سيبقى ناقصاً إذا نحن لم نذكر في النهاية كتاباً هنديّاً له أهميّة عظيمة، وهو إن لم يكن قاموساً بالمعنى الاصطلاحيّ فإنّه قاموس للتعبيرات الاصطلاحيّة العلميّة، أقصد: كشّاف اصطلاحات الفنون"[٣٦]،وتحدّث مالك محمّد عن مكانة الكشّاف، فقال:"وإنّ هذا المصنَّف عمل هام جدّاً في التراث العربيّ، وهو من كتب التعريفات العامّة، ومن المصنَّفات التي عُدَّت معاجم، فهو – من دون شكّ – من أفضل المصادر الاصطلاحيّة العربيّة، ولا بدَّ للدارس من العودة إليه، والنهل منه، واعتماده في أثناء تتبُّعه للرصيد الاصطلاحيّ في التراث العربيّ"[٣٧].

نشأ التهانويّ في بيئة علميّة دينيّة مزدهرة، ينهل علوم العربيّة والعلوم الشرعيّة من أستاذه ووالده الذي كان – فيما يظهر من أثره في ابنه – عالماً واسع المعرفة بالعربيّة وعلومها عدا علمه العلومَ الشرعيّة، وإنْ أغفلت المصادر التي اطّلعتُ عليها سيرته؛ ذلك أنّ التهانويّ لا يشير إلى أستاذ آخر له سوى والده، قال في مقدّمة الكشّاف:"فلمّا فرغتُ من تحصيل العلوم العربيّة والشرعيّة من حضرة جناب أستاذي ووالدي، شمّرت عن ساق الجدّ إلى اقتناء ذخائر العلومِ الحكميّةِ الفلسفيّة: من الحكمة الطبيعيّة، والإلهيّة، والرياضة كعلم الحساب والهندسة والهيئة والإسطرلاب ونحوها، فلم يتيسَّر تحصيلها من الأساتذة، فصرفتُ شطراً من الزمان إلى مطالعة مختصراتها الموجودة عندي، فكشفها الله تعالى عليّ"[٣٨].

كان التهانويّ بطبعه – كما يظهر من النصّ السابق – يميل إلى العزلة والانطواء – على نبوغه وتفوّقه – ويرى في نفسه القدرة على تحصيل العلوم وفهمها من غير أستاذ معلِّم، فلم يُعرَف عنه أنّه ارتحل في طلب العلم، وتحصيل المعرفة، بل إنّ من أغراض تأليفه الكشّاف أنْ يكون "كافياً للمتعلِّم من الرجوع إلى الأساتذة العالمين بها؛ كي لا يبقى حينئذٍ للمتعلِّم بعد تحصيل العلوم العربيّة حاجة إليهم إلا من حيث السند عنهم تبرُّكاً وتطوّعاً"[٣٩].

وهذه نزعة ذاتيّة في تحصيل المعرفة تُصاحِب بعض النابغين، وتجعلهم ينظرون إلى معاصريهم من العلماء نظرة المنافرة والأنفة عن الجلوس إليهم، واستبدال الكتب بالعلماء؛ لهذا سعى التهانويّ إلى اقتناء ذخائر العلوم ومطالعتها. وتقل حِدّة هذه النزعة الذاتيّة مع التقدُّم بالسنّ وتحقيق مكانة علميّة بين العلماء والنلس، ولعلّ هذا الذي حصل مع التهانويّ بعد تسويده الأوّل للكشّاف؛ لأنّه لا يشير إلى مختصرات فحسب، بل يشير في الكشّاف إلى مطوّلات وشروح[٤٠]. يغلب على الظنّ أنّ تحصيلها يحتاج إلى مُفاتشة العلماء ومحاورتهم محاورة الباحثين لا محاورة المتتلمذين.

وكان من اشتهار التهانويّ بالتتلمذ على نفسه أن تحوّل إلى ما يشبه الأسطورة، فقد قيل بعد وفاته:"إنّ من يطالع الكتب عند قبره يُكشَف عليه المعاني الدقيقة"[٤١].

وقد ظهر واضحاً في كشّافه عدم جلوسه إلى العلماء أوعية العلم، فلم يذكر أساتذته مع أنّه ذكر بعض معاصريه كما سيمر بنا إن شاء الله تعالى، ثمّ إنّ معارفه تحصيليّة وليست نظريّة، أي أنّه مطّلع اطّلاعاً واسعاً على مسائل بعض العلوم لا على أسسها ومبادئها النظريّة؛ لأنّ ما يأخذه التلميذ عن أستاذه العالم ليس مسائل العلم فحسب، بل طريقة التفكير وأسس العلم ومبادئه المؤسسة له والموجِّهة إلى مناهج البحث فيه؛ لهذا قال التهانويّ عن مفهوم (العلم) في مقدِّمة الكشّاف:"قالوا [أي العلماء] كلّ علم من العلوم المدوّنة لا بُدّ فيه من أمور ثلاثة: الموضوع، والمسائل، والمبادئ. وهذا القول مَبنيّ على المسامحة، فإنّ حقيقة كلّ علم مسائله، وعدّ الموضوع والمبادئ من الأجزاء إنّما هو لشدّة اتصالهما بالمسائل التي هي المقصودة في العلم"[٤٢]؛ إذ المسائل معرفة الأحكام الجزئيّة المستنبطة من الأدلة النظريّة الإجماليّة، كمعرفة أحكام الفاعل والمفعول في النحو من غير معرفة نظريّات السماع والقياس في النحو التي تعدُّ من المبادئ والأصول؛ فالمبادئ تُسمّى الأصول كأصول الفقه والنحو، في حين لا تسمَّى مسائل العلم أصولاً كالفقه والنحو[٤٣].

وقد ظهر اطّلاع التهانويّ على موضوع العلم ومبادئه ومسائله في العلوم اللغويّة كالنحو والصرف والبلاغة؛ لأنّه درسها على أبيه؛ فعرف مسالكها وأصولها. أمّا في العلوم الأخرى فتغلب عليه سِمة معرفة المسائل، وهذا مما شجّع على خصّ شخصيّته اللغويّة بالدراسة.

ولعلّ في شخصيّة التهانويّ نفوراً من الجلوس إلى التعليم، كما في الجلوس إلى التعلّم، فلم نعرِف من تلاميذه أحداً سوى المفتي إلهي بخش الكاندهلويّ الحنفيّ أحد العلماء المبرزين في الهند في المعارف الإلهيّة الدينيّة، ولد سنة ١١٦٢هـ/١٧٤٩م، وتوفّي سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م[٤٤]، فقد كان إلهي بخش – وتعني عطاء الله – مرافقاً للقاضي محمّد أعلى التهانويّ وجليساً له، ذكر ذلك في مذكراته[٤٥].

مؤلفاته:

من المرجَّح أن التهانويّ وقد امتدّ به الأجل إلى سنة ١١٩١هـ رفد المكتبة العربيّة الإسلاميّة بعدّة مؤلفات، ولكنّ المصادر والمراجع لا تذكر من مؤلفاته بعد اتّصال البحث والتفتيش إلا أربعةَ مؤلفات: اثنين منها مشكوك في نسبتهما إليه، وثالثاً يعدّ مفقوداً، ورابعا غطت شهرته حياة مؤلفه، فعرِف بكتابه لا بحياته، وهو كشّاف اصطلاحات الفنون.

أمّا الكتابان المشكوك في نسبتهما إلى التهانويّ فهما:

١- رسالة في أحكام الأراضي:

نُسبتْ إلى التهانويّ في فهرست مخطوطات المكتبة الهنديّة برقم (٧٣٠)، ومكتبة بانكي بور برقم (١٥٩٩)[٤٦]، وفهرست آصفية (٤: ٤٣٤)[٤٧]، وهذه الرسالة هي نفسها كتاب:"تحقيق أراضي الهند" لجلال الدين التهانيسريّ؛ إذ قال زبيد أحمد:"نجد الكتابين شيئاً واحداً، والاختلاف في الاسم لا قيمة له، وإنّما الاختلاف في المؤلّف، فالنسخة المطبوعة التي رأيتُها في المتحف البريطانيّ باسم تحقيق أراضي الهند، ذُكِر فيها المؤلّفُ كما ذكرناه في الفصل الرابع [يعني التهانيسريّ] وفيها أيضاً ترجمة لحياة المؤلّف، وهو يوضّح أنّ المؤلّف هو جلال الدين التهانيسريّ.أمّا فهرست الآصفية والمكتبة الهنديّة للمكتب العربيّ رقم (١٧٣٠) فيذكر أنّ المؤلّف هو محمّد أعلى، وهكذا، كتاب واحد ذُكِر له مؤلفان مختلفان حياة وموتا، لكنْ لا يوجد في فهرست المكتبة الهنديّة تاريخ مؤلّف الكتاب. أمّا الآصفية (٤:٤٣٤) فتذكر أنّ المؤلّف عاش في القرن الحادي عشر"[٤٨].

والكتاب يعالج بأسلوب فقهيّ جدليّ حكم أراضي الدولة في الهند بين المذهبين الحنفيّ والشافعيّ مبيّناً وجاهة المذهب الشافعيّ في المسألة[٤٩].

ولعلّ الأقرب إلى الصواب أنْ يكون جلال الدين التهانيسريّ هو مؤلّف الكتاب؛ لأنّه عالم صوفيّ معمَّر مشتغل بعلوم الدين، توفّي سنة ٩٦٩هـ/ ١٥٦١م، وقيل ٩٨٩هـ/١٥٨١م[٥٠] وهو أقرب إلى القرن الحادي عشر من التهانويّ الذي عاش في القرن الثاني عشر عدا وجود ترجمة له في النسخة المطبوعة ولم يشر التهانويّ في مادّة (دار) عند حديثه عن دار الإسلام ودار الكفر إلى أيّ كتاب له، بل أحال إلى كتب متأخرة مثل الفتاوى العالمكيريّة نسبة إلى عالمكير الأول[٥١]، ولا يبعد أنْ يكون تصحيف ما قد وقع بين اسمي التهانيسريّ و التهانويّ؛ لما بينهما من تشابه. والله تعالى أعلم.

٢- سبق الغايات في نسق الآيات:

وهو - فيما يبدو - كتاب في تفسير القرآن الكريم، طبع في الهند سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، أي بعد وفاة التهانويّ، وقد نسبه بطرس البستانيّ إلى التهانويّ[٥٢]، ولم يتيسّر الاطّلاع عليه، ولكنّ عبد الحي

الحسني قال في ترجمة مولانا أشرف عليّ التهانويّ إنّ له مصنّفات كثيرة ممتعة، منها " سبق الغايات في نسق الآيات "[٥٣].

وأشرف عليّ التهانويّ مفسّر محدّث صوفيّ معمَّر، له بالعربيّة ثلاثة عشر كتاباً[٥٤]، أمّا محمّد أعلى التهانويّ فهو قاضٍ متبحّر في العربيّة، وكلام مؤرخ الهند عبد الحيّ الحسني على جانب كبير من المصداقيّة؛ لأنّه شافه أشرف عليّ التهانويّ وعرفه، بل تزوّد منه بأخبار محمّد أعلى التهانويّ، قال:"غير أنّ الشيخ أشرف عليّ ذكر لي أنّ محمّد أعلى كان قاضياً في قرية تهانهْ في عهد عالمكير وقبره بها"[٥٥]، ووصف كتبَ أشرف التهانويّ بأنّها ممتعة مما يشي باطّلاعه عليها.

ولعلّ التشابه الكبير بين اسمي محمّد أعلى التهانويّ وأشرف عليّ التهانويّ مدخل الخلط والاضطراب، أو كأنّ كلّ (تهانويّ) هو محمّد أعلى لشهرته بكشّافه.

وأمّا الكتاب الثالث المفقود حسب علمنا فهو كتاب "موضّح البراهين في شرح ضابط قواعد الحساب" نسبه التهانويّ إلى نفسه في الكشّاف، ولم ينسبه إليه أحد، فقال في مادّة (الردّ):"وقد يطلق الردّ عندهم على عمل من أعمال الجبر والمقابلة، ويقابله التكميل و...وإنْ شئتَ توضيح ما ذكرنا مع البراهين فارجعْ إلى شرحنا لضابط قواعد الحساب، المسمَّى بموضّح البراهين في فصل ضرب الكسور،وفي مقدّمة علم الجبر والمقابلة"[٥٦]، وقال في نهاية مادّة (حساب الخطأين):"وإن شئتَ التوضيح مع برهان العمل فارجع إلى شرحنا على ضابط قواعد الحساب المسمَّى بموضّح البراهين"[٥٧]، وقال في مادّة (الضرب):"وتحقيق التفاسير يطلب من شرحنا على ضابط قواعد الحساب المسمّى بموضّح البراهين"[٥٨].

وقد وهم محقق طبعة مكتبة لبنان في حاشية مادّة (الأربع المتناسبة) فقال:"موضّح البراهين أو ضابط قواعد الحساب لعصمة الله بن أعظم بن عبد الرسول سهاربنوريّ (- ١٠٨٦هـ) شرح فيه البهائيّة أو خلاصة الحساب لبهاء الدين محمّد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثيّ البهائيّ (- ١٠٣١هـ)"[٥٩]؛ لأنّ موضّح البراهين ليس ضابط قواعد الحساب بل شرح عليه، وكلام التهانويّ المتكرر صريح بترجيح نسبة هذا الكتاب إليه، وأنّه سابق على كتاب الكشّاف.

وأمّا الكتاب الرابع، فهو كشّاف اصطلاحات الفنون، ونسبته إلى محمّد أعلى التهانويّ ليست موضع خلاف.

كشّاف اصطلاحات الفنون:

كشّاف اصطلاحات الفنون في الأصل قاموس في مصطلحات العلوم والفنون في الحضارة العربيّة الإسلاميّة، لكنّه اتّخذ من المصطلحات مدخلاً لدراسة بعض العلوم والفنون والإفاضة فيها[٦٠] كعلوم

العربيّة والمنطق والفقه الحنفيّ، فأضحى موسوعة في هذه المعارف خاصّة وجميع جوانب الثقافة الإسلاميّة عامّة[٦١]، يتجاوز التحديد الاصطلاحيّ للمصطلح إلى دراسته وتوضيحه، بل واتخاذ موقف منه أحياناً، ولمّا كان قارئ الكشّاف— وقد صاحبته سنوات وقرأته مرات— يجد أنّ السمة الغالبة عليه صرف العناية إلى مصطلحات العربيّة في النحو والصرف والبلاغة، رأيتُ أن أدرس هذا الجانب فيه تاركاً للباحثين المتخصصين في الفقه والمنطق والمعارف العلميّة البحتة مواصلة تعمُّق كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون بعد أنْ أوضّح مسائل عامّة تتعلّق بمنهج ترتيب الكتاب وطبعاته وملابسات تأليفه ومصادره.

منهجه:

اعتمد التهانويّ منهج الجذور الصرفيّة أساساً في ترتيب مصطلحات كشّافه، فمصطلح (الاشتقاق) يأتي في باب الشين لأنّه من الجذر الصرفيّ (شقق)، ومصطلح (الإضمار) يأتي في باب الضاد لأنّه من الجذر الصرفيّ (ضمر)، ومصطلح (التعجُّب) يأتي في باب العين لأنّه من الجذر الصرفيّ (عجب)، وهكذا مع قرْن حرف الجذر الأوّل بالحرف الأصليّ الأخير من الكلمة، ويسمّيه التهانويّ فصلاً، فيكون مصطلح (الإضمار) من باب الضاد فصل الراء. وهذا المنهج الصرفيّ يشير إلى اتّكاء التهانويّ على معطيات علم الصرف في ترتيب كشّافه.

وقد رأى التهانويّ أنّ الخير كلّ الخير في أنْ يضمَّ إلى تعريف المصطلح بلسان العرب تعريفاً موازياً بلسان العجم— اللغة الفارسيّة— إنْ كان لهم في تعريف ذلك المصطلح شيء مكتوب اطّلع عليه أو رضيه؛ ولهذا كسر كشّافه على فنّين: فنٌّ في الألفاظ العربيّة، وثانٍ في الألفاظ الأعجميّة الفارسيّة؛ وهو ما قد يؤكّد معرفته الجيّدة اللغةَ الفارسيّة، وإفادتَه من مشربٍ نرٍّ من مشارب التأليف العلميّ في الحضارة العربيّة الإسلاميّة.

طبعاته:

طُبع قاموس كشّاف اصطلاحات الفنون غير مرّة نشراً وتصويراً وتحقيقاً، كما يأتي:

أ – اهتمّ المستشرقان سبرنجر (Sprenger) وناسو (Nassau) بكتاب الكشّاف لأنّه مفتاح معرفيّ لكثير من مصطلحات الحضارة الإسلاميّة؛ فعهِدا إلى ثلاثة من علماء الهند بتحريره ومراجعته وضبطه وتصحيحه، وهم: المولويّ محمّد وجيه، والمولويّ عبد الحقّ، والمولويّ غلام قادر، فقاموا بإخراج الكتاب مطبوعاً للمرّة الأولى سنة ١٨٦٢م— بعد أن كانت نسخه المخطوطة متداولة— بتمويل من الجمعيّة الأسيويّة (Asiatic Society)، وقد صوّرت دار صادر ومكتبة خياط في بيروت هذه الطبعة غير مرّة، كما أنّ مكتبة الأسديّ في طهران قامت بتصويرها سنة ١٩٦٧م[٦٢]. وهي على ما فيها من

جهد مشكور أقرب إلى النشر منها إلى التحقيق العلميّ السليم؛ إذ لم تعرَّف بالأعلام الكثيرة والكتب الوفيرة، ولم تخرّج الآيات والأحاديث، كما اختلط الكلام العربيّ بالكلام الفارسيّ غير المترجم.

ب- قام أحمد جودت صاحب جريدة (إقدام) بنشر الكشّاف في دار الخلافة العليّة في استانبول سنة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، فأعاد صفّ الكتاب من غير إضافة تُذكَر سوى التدقيق الإملائيّ، لكنّ عمله توقف عند المجلد الأول فقط في نهاية باب الصاد.

ج- ابتدأ الدكتور لطفي عبد البديع سنة ١٩٦٣م مشروع تحقيق كتاب كشّاف اصطلاحات الفنون، فعَهِد إلى الدكتور عبد النعيم محمّد حسنين بترجمة النصوص الفارسيّة، وقام بتخريج الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة وضبْط الأعلام والمصادر والعودة إلى ما استطاع منها، مع نقل النصّ الفارسيّ إلى الحاشية وإبقاء ترجمته العربيّة في المتن، كلّ ذلك بمراجعة الأستاذ أمين الخولي في الجزأين الأوّلين.

ولكنّ هذا الجهد العلميّ تعثّر ولم يتمّ، وتوقف عند الجزء الرابع في باب الصاد سنة ١٩٧٧م، فتعثّر هذا المشروع العلميّ الطموح.

وعلى منواله نشرت دار الكتب العلميّة الكشّاف كاملاً نشرة أنيقة سنة ١٩٩٨م، اعتنى بوضع حواشيها أحمد حسن بسج، لكنّها اكتفت من التحقيق العلميّ بإقامة اللغة وتصحيح الكلام وتخريج الآيات والأحاديث وترجمة النصّ الفارسيّ مع إثباته في الحاشية ووضع ترجمته العربيّة في المتن.

د- ذكر الدكتور عبد الرحمن عطيّة أنّ الدكتور أحمد لطفي عبد الحميد حقّق ثلاثة أجزاء من الكشّاف وطبعها، وانتهت هذه الأجزاء عند نهاية فصْل الطاء من باب السين، وآخر كلمة هي (المسمَّط)[٦٣].

وهذه الطبعة لم أرها، ولم أتمكن من الحصول عليها؛ فلا أستطيع أنْ أحكم عليها، ولكنّ الذي يظهر أنّ أحمد لطفي عبد الحميد هو نفسه لطفي عبد البديع؛ إذ انتهى الجزء الثالث عنده بمصطلح (المسمّط) والله أعلم.

هـ - نهض الدكتور عليّ دحروج بعبء إعادة تحقيق الكشّاف تحقيقاً علميّاً بالاستعانة بعدد من الباحثين المساعدين وإشراف ومراجعة الدكتور رفيق العجم، فقام- وللمرّة الأولى- بإعادة ترتيب موادّ الكتاب باعتماد الحرف الأوّل كما هو، فتصبح مادّة (التعجّب) من باب التاء، ومادّة (الإضمار) من باب الهمزة، وهكذا، ثمّ الحرف الثاني ثمّ الثالث، وهكذا حتّى نهاية أحرف الكلمة.

وهذا اجتهاد منه نحترمه، ولا نقرّه عليه؛ لأنّه حرّر ترتيب موادّ الكشّاف من الجذر الصرفيّ، أي أنّه أهمل الخصيصة الصرفيّة اللغويّة للكتاب.

أمّا النصوص الفارسيّة، فعهِد إلى الدكتور عبدالله الخالديّ بنقلها إلى العربيّة في المتن وإثبات الأصل الفارسيّ في الحاشية. وقام الدكتور جورج زيناتي بترجمة المصطلحات العربيّة إلى الإنجليزيّة والفرنسيّة.

ولهذه الطبعة مقدِّمة في دراسة الكتاب ومؤلفه، وخاتمة فيها فهارس علميّة فنيّة مفيدة للأعلام والكتب والمصطلحات، وهذه الطبعة التي نشرتها مكتبة لبنان سنة ١٩٩٦م أقرب الطبعات إلى مفهوم العلميّة في تحقيق التراث، ففيها جهد كبير في الترجمة للأعلام والتعريف بالكتب؛ لهذا تعتمدها هذه الدراسة في الإحالة.

مُلابسات تأليفه:

قال التهانويّ في مقدّمة الكشّاف:"وهكذا، اقتبستُ من سائر العلوم، فحصّلتُ في بضع سنين كتاباً جامعاً لها، ولمّا حصل الفراغ من تسويدها سنة ألف ومائة وثمانية وخمسين جعلته موسوماً بكشّاف اصطلاحات الفنون"[٦٤]، وتسويد الكتاب كتابتُه للمرّة الأولى[٦٥]، فمتى بيّض التهانويّ الكتاب واعتمده للمرّة الأخيرة؛ ولا سيّما أنّ العمر امتدَّ به بعد ذلك ثلاثة وثلاثين عاماً ؟

يبدو أنّ التهانويّ أشاع أوّلا النسخة الأولى المسوّدة من الكتاب، فلقيت قبولاً عند الناس، وراجت، ثمّ طفق بعد ذلك يدقق في الكتاب، ويزيد عليه، وينقّحه، ولكنّ النسخ اختلطت، وأصبحت المطابقة بينها عمليّة شاقّة عسيرة، يدلّ على ذلك أنّ الكتاب يستمدّ بعض معلوماته من مصادر عاش مؤلفوها بعد سنة تسويد الكتاب في ١١٥٨هـ، مثل:(شرح المولويّ حسن بن غلام الكهنوئيّ لكتاب"السلم" في المنطق) وهو الذي توفي سنة ١١٩٨هـ/١٧٨٣م[٦٦]، وشرح السلم في المنطق– وهو غير السابق- للمولويّ مُبين المتوفّى سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م[٦٧] وكتاب"كشف اللغات" لعبد الرحيم الهنديّ المتوفّى سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م، وهو من أكثر مصادر الكشّاف وروداً في الكتاب إذ تكرر مئة وسبعاً وعشرين مرّة[٦٨].

وثمّة مُشكِل في ملابسات تأليف الكشّاف يتعلق بدور المولويّ محمّد وجيه عند نشر الكشّاف للمرّة الأولى: هل توقف عند حدّ الضبط والمراجعة والتدقيق وعزو بعض الآراء إلى أصحابها وتوثيقها أم تجاوز ذلك إلى التدخّل في موادّ الكشّاف والإضافة إليها؟

أبان المولويّ محمّد وجيه عن هذا الاستبهام، فقال في مادّة (الرشوة):"قال مصحّح هذا الكتاب، والمطنب فيه في كلّ الأبواب، أصغر الطلاب محمّد وجيه، عفا الله عنه، وعن أبيه، وهداه وبَنِيه:..."[٦٩]، وذكر تعليقاً فقهيّاً في بضعة أسطر.

فمحمَّد وجيه مصحّح في أبواب الكتاب ومطنب، ولكنْ، ما حدود هذا الإطناب؟

تعطي طبعة الدكتور لطفي عبد البديع إجابة عن هذا السؤال؛ لأنّه اعتمد في نشر الكتاب على ثلاثة أصول، منها مصوّرة لمسوّدة المؤلّف المحفوظة بمكتبة ليتون بجامعة عليكره، وهي مخطوطة بقلم تعليق تحت كتابة سنة ١١٥٨، وفي حواشيها تصحيحات واستدراكات على ما في متن الكتاب، وجعلها الأصل[٧٠].

وبعد مقابلة نسخة الدكتور لطفي بالنسخ الأخرى في موادّ (شخص) و(الاشتقاق) و(التشكيك)– وهي من الموادّ التي ذكر فيها علماء عاشوا بعده–[٧١] و بعض مواضع كتاب كشف اللغات لعبد الرحيم الهنديّ المتوفّى سنة ١٢٢٣هـ/١٨٠٨م، تبيّن أنّ المعلومات الواردة في نسخة سنة ١١٥٨هـ هي المعلومات الواردة في النسخ الأخرى– ربّما بسبب عدم عناية المحقق بالتفريق بين المعلومات الواردة في المتن والمعلومات الواردة في الحواشي كتصويبات واستدراكات– وهذا الصنيع يُرجِّح أمرين متداخلين:

الأوّل: أنّ التهانويّ كان يعاود النظر في كشّافه بين وقت وآخر، والدور الأوّل لمحمّد وجيه توثيقيّ بالدرجة الأولى، لكنّ هذا لا يعني أنّ التهانويّ بتر صلته بالكشّاف بعد سنة ١١٥٨هـ، وتركه يتيماً لمعلومات العلماء اللاحقين.

الثاني: أنّ المولويّ محمّد وجيه حشّى الكتاب بما رآه مناسباً من كتاب شرح السلم في المنطق للمولويّ حسن (ت ١١٩٨هـ) وكتاب تلميذه المولويّ مبين (ت ١٢٢٥هـ) الذي يشرح كتاب السلم في المنطق، مع إضافة معلومات باللغة الفارسيّة من كتاب كشف اللغات لعبد الرحيم الهنديّ (ت ١٢٢٣هـ)؛ وذلك لبعد أن يكون التهانويّ نفسه قد نقل عن هؤلاء المتأخرين الذين توفّوا بعده.

مصادره:

في دراسة مصادر الكشّاف أربعة محاور بارزة: أوّلها الإطار الزمانيّ لمصادره، وثانيها كيفيّة تعامله المنهجيّ مع المصادر، وثالثها أبرز مصادره، ورابعها علاقة الكشّاف بقواميس التعريفات في القرنين الحريين: الحادي عشر والثاني عشر.

أ– الإطار الزمانيّ لمصادره:

يُقصد بالإطار الزمانيّ لمصادر الكشّاف تحديد عصر المصادر التي عاد إليها التهانويّ باعتماد سنة وفاة المؤلّف. والنتيجة الواضحة أنّ التهانويّ بنى كشّافه من مصادر متأخرة نسبيّاً بعد القرن الخامس في الغالب، وأكثرَ من الاعتماد على الشروح والحواشي؛ فعَدَدُ الشروح التي آب إليها يزيد على المائة، وعدد الحواشي في حدود الخمسين[٧٢]، وظاهرة الشروح والحواشي ميسَم انطبع به العصر العثمانيّ، وما وازاه في شبه القارة الهنديّة.

واللافت في مصادر التهانويّ الاتّكاء على مصادر من القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر الهجريّ، كما في الجدول الآتي المرتّب حسب سنوات الوفاة:

الرقم	المؤلف	سنة الوفاة	الكتاب	التكرار
١-	القسطلاني	٩٢٣	الإرشاد الساري	١١
٢-	الهروي	٩٢٤	بحر الجواهر	١٩٧
٣-	الإسفراييني	٩٥١	الأطول	٩٤
٤-	القوهستاني	٩٦٢	جامع الرموز	٢١٤
٥-	زين الدين الحنفي	٩٧٠	البحر الرائق	١٣
٦-	الحارثي البهائي	١٠٣٠	شرح خلاصة الحساب	٣١
٧-	عبد الحق الدهلوي	١٠٥٢	مدارج النبوة	١٣
٨-	السيالكوتي	١٠٦٧	حاشية الخيالي حاشية شرح المواقف شرح شرح النخبة	٢٢ ٣٣ ٦
٩-	الشهاب الخفاجي	١٠٦٩	حاشية البيضاوي	٩
١٠-	الجانبوري	١٠٨٣	الرشيدية	١٥
١١-	الكفوي	١٠٩٣	الكليات	٤٣
١٢-	الحموي	١٠٩٨	حاشية الأشباه	٢
١٣-	محمد رؤوف	١١٠٦	كنز اللغات	٨
١٤-	التستري الدهلوي	١١٤٩	جامع الصنائع - وهو نفسه (مجمع الصنائع)	+١٠٨ ٤٤
١٥-	المولوي حسن	١١٩٨	شرح السلم	١
١٦-	عبد الرحيم الهندي	١٢٢٣	كشف اللغات	١٢٧
١٧-	المولوي مبين	١٢٢٥	شرح السلم	٤

ب- تعامله مع المصادر:

بسبب ركون التهانويّ إلى المصادر المتأخرة أهمل العودة إلى بعض المصادر الأصول، فنقل عنها نقلاً غير مباشر، ففي مادّة (التصريف) قال:"هو علم الصرف، وقال سيبويه: التصريف على ما حُكي عنهم هو

أن تبني من الكلمة بناء لم تبنِه العرب على وزن ما تبنيه، ثمّ تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم، كما في مسائل التمرين. كذا ذكر الرضي في شرح الشافية"[٧٣]، فهو ينقل كلام سيبويه من شرح الرضيّ الأستراباذيّ على الشافية لا من كتاب سيبويه نفسه.

ونقل التهانويّ نصّاً آخر عن سيبويه من ابن هشام في"مغْني اللبيب"، قال:"قال سيبويه: إنّ من الناس من يغلطون، فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أنّ معناه معنى الابتداء، ومراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهّم، وفي المنصوب اسماً، نحو قوله تعالى:﴿ومن وراء إسحاق يعقوب﴾ [سورة هود: آية ٧١] فيمن فتح الباء، كأنّه قيل: وهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب. وفعلاً كقراءة بعضهم:﴿ ودُّوا لو تدهنَ فيدهنوا ﴾ [سورة القلم: آية ٩] وفي المركّبات، كما قيل في قوله تعالى:﴿ أو كالذي مرّ على قرية ﴾ [سورة البقرة: آية ٢٥٩] إنّه على معنى: أرأيت كالذي حاجّ، وكالذي مرّ، انتهى ما في المغني"[٧٤].

فالتهانويّ لم ينقل من كتاب سيبويه؛ لأنّ نصّ سيبويه هو:"واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنّه قال: هم"[٧٥].

كذلك فقد تصرّف التهانويّ في نصّ ابن هشام في المغني، فهو في الأصل:"وأمّا المرفوع، فقال سيبويه: واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنّه قال: هم، كما قال:

بدا لي أنّي لستُ مدْركَ ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

ومراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهّم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضّحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنّه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه... وأمّا المنصوب اسماً فقال الزمخشريّ ...وأمّا المنصوب فعلاً ... وأمّا في المركّبات ..."[٧٦].

فالنصّ الأصليّ عند ابن هشام يقع في ثلاث صفحات، ملؤها التفريع والتفصيل والدقة في النقل، ونصّ التهانويّ ملؤه اختصار وإجمال وتسامح في دقة النقل.

ونقل التهانويّ نصّاً لابن جنّيّ من كتاب "الإتقان" للسيوطيّ[٧٧]؛ وهذا يعني أنّ التهانويّ كان يتصرّف بنصوص الكتب وفْق ما يراه مناسباً، وهذا التصرّف غير ضارٍّ على الإجمال؛ لأنّ التهانويّ خبير بالمصادر والمظانّ، يتقن فنّ الإحالة إلى المصدر الأفضل في مصطلحه، ففي مادّة (الجملة) تحدّث عن الجمل التي لها محلّ من الإعراب والجمل التي لا محلّ لها في الإعراب من مصادر متباينة، ميّز منها كتاب"مغني اللبيب"، وهو من أفضل المصادر النحويّة في هذا الباب، وأحال إليه في مادّة (الاعتراض) أي: الجملة المعترضة[٧٨].

وعند حديث التهانويّ عن مفهوم مصطلح (المقتضي) في نظريّة النحو العربيّ نقل من كتاب"لباب الإعراب" للتاج الإسفراييّ ما يقرب من صفحتين، فقال:"المقتضي للإعراب هو توارد المعاني المختلفة على الكلم، فإنّها تستدعي ما ينتصب دليلاً على ثبوتها، والحروف بمعزل عنها، وكذا الأفعال لدلالة صيغها على معانيها، وإنّما محلّ المعاني المقتضية للإعراب هو الاسم، ومن ثَمّ حُكِم له بأصالة الإعراب، وأصول تلك المعاني بحكم الاستقراء ثلاثة ... إلخ"[٧٩]، واللباب من أفضل المصادر غوصاً على أرجاء هذه النظريّة الفرعيّة في النحو العربيّ.

ج- أبرز مصادره:

اتّكأ التهانويّ في كشّافه على عدد كبير من أساطين العلم، لعلّ أبرزهم حضوراً في صفحات الكتاب التفتازانيّ والسيالكوتيّ.

أمّا التفتازانيّ فهو سعد الدين مسعود بن عمر المعروف بالسعد التفتازانيّ إمام مشهور انتهت إليه معرفة العلوم في الشرق عالم بالنحو والتصريف والبيان والأصلين والمنطق وغيرها، توفّي سنة ٧٩٣هـ/١٣٩٠م[٨٠] نمل التهانويّ من كتبه حسب الجدول الآتي المرتب وفق تكرار مرات الورود تنازليّا:

الرقم	اسم الكتاب	مرّات وروده
١-	المطوّل	١١٥
٢-	التلويح	٨٣
٣-	حاشية العضدي	٢٣
٤-	شرح الشمسيّة	٢٠
٥-	إرشاد الهادي	١٧
٦-	شرح المقاصد	١٠
٧-	شرح العقائد النسفيّة	٩
٨-	تهذيب الكلام	٦
٩-	شرح الأربعين	٥
١٠-	حاشية الكشّاف	١
١١-	المقاصد	١

وأمّا السيالكوتيّ فهو الأديب الفاضل عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتيّ الهنديّ، كان أعجوبة في الدرس والإفادة وقوّة الحفظ، اتّفق على فضله علماء الآفاق، وغالب كتبه حواشٍ وشروح توفّي سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م[٨١].

والجدول الآتي المرتّب وفق تكرار مرات الورود تنازليّاً دالّ على حضور السيالكوتي في الكشّاف:

الرقم	اسم الكتاب	مرّات وروده
١-	حاشية شرح المواقف	٣٣
٢-	حاشية المطوّل	٣٣
٣-	حاشية الخيالي	٢٢
٤-	حاشية شرح الشمسيّة	٢١
٥-	حاشية شرح المطالع	١١
٦-	حاشية التلويح	٦
٧-	شرح شرح النخبة	٦
٨-	حاشية شرح العقائد النسفيّة	١

د- علاقته بقواميس التعريفات في القرنين الحادي عشر والثاني عشر:

شهد القرنان الحادي عشر والثاني عشر الهجريّان ثلاثة أعمال قاموسيّة موسوعيّة غير كشّاف التهانويّ في فنّ التعريفات الاصطلاحيّة، هي:"التوقيف على مهمّات التعاريف" لعبد الرؤوف المناويّ (ت ١٠٣٠هـ/ ١٦٢٠م)، و"الكليّات" لأبي البقاء الكفويّ (ت١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م)، و"دستور العلماء" للأحمد نكريّ (ت بعد سنة ١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م).

أمّا المناويّ فلم يفِد التهانويّ منه؛ إذ لم يذكره في كشّافه مع أنّه متقدّم عليه بما يزيد على قرن، ولعلّ السبب أنّه شافعيّ صرف جُلّ عنايته إلى التعريفات الاصطلاحيّة الفقهيّة وفق مذهب الشافعيّ[٨٢] والتهانويّ حنفيّ يتحرّى كتب الأحناف.

وأمّا الكفويّ فقد أفاد منه التهانويّ، وذكره أكثر من أربعين مرّة[٨٣]، وهو قاض حنفيّ له عناية واضحة باصطلاحات العربيّة[٨٤] غير أنّه لم يعِش في الهند، بل عاش متنقلاً بين بلاد الشام ودار الخلافة العثمانيّة، وكتابه أكبر من كتاب المناويّ[٨٥].

وأمّا القاضي عبد النبيّ الأحمد نكريّ الهنديّ فهو معاصر للتهانويّ، له كتاب"دستور العلماء في اصطلاحات العلوم والفنون" أتمّه سنة ١١٧٣هـ، وقيل ١١٨٣هـ[٨٦] واللافت في علاقة الكشّاف بدستور العلماء أن مؤلفَي كلٌ منهما قاضٍ حنفيّ هنديّ عُرِف بتاريخ كتابه لا بتحقيق سيرة حياته، و لم يشِر أيٌ منهما للآخر مع أنّ منهجهما واحد، في ترتيب المصطلحات، بل وفي الإفادة من المكتوب باللغة الفارسيّة، ومصادرهما متشابهة.

يبدو أنّ المعاصرة منافرة؛ فوَحْدة المنهج والمصادر والمقاربة في اسم الكتاب ترجِّح أنْ يكون الأحمد نكريّ أفاد من الكشّاف على نحوٍ ما، ولا سيّما أنّهما من بلد واحد.

وميزة كشّاف التهانويّ على سائر كتب التعاريف أنّه أوسع كتب التعاريف مادّة، غير أنّ بروز ظاهرة موسوعات التعاريف في ذينك القرنين أمر لافت، فهل كانت بداية مشروع حضاريّ يفهرس مصطلحات العلوم المختلفة في الحضارة العربيّة الإسلاميّة لمواجهة متطلبات اتّصال الحضارة الإسلاميّة بالحضارة الأوروبيّة في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين؟ إنّ إجابة هذا السؤال تستدعي دراسة هذه الظاهرة من جانب حضاريّ قد يقوم به أحد الباحثين.

مَعْجَمة المصطلحات اللغويّة في الكشّاف:

يقصد بالمصطلحات اللغويّة مصطلحات النحو والصرف والبلاغة وهي المصطلحات التي ترتفع في مناقشتها شخصيّة التهانويّ إلى مستوى النحاة والبلاغيين؛ ولا سيّما أنّ المصطلحات عنده على ثلاث درجات: أعلاها مصطلحات علوم اللغة، ثمّ العلوم الشرعيّة، ثمّ العلوم الحقيقيّة المحضة، ضمن شعاره"لا تنظر إلى من قال، وانظرْ إلى ما قال"[٨٧]، كأنّه استشعر أنّه سيُعرَف بكتابه لا بحياته.

مفهوم المصطلح:

ذكر التهانويّ مفهوم المصطلح في مادّة الاصطلاح فقال:"هو العُرْف الخاصّ، وهو عبارة عن اتّفاق قومٍ على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمرٍ أو مشابهتهما في وصفٍ، أو غيرها. كذا في تعريفات الجرجانيّ"[٨٨]، "فيكون حقيقة اصطلاحيّة كما في لفظ الفعل إذ استعمله النحويّ في مقابل الاسم والحرف"[٨٩].

فالتهانويّ استخلص من التجربة التاريخيّة للمصطلحات العربيّة مواضعات يمكن أنْ نتهدّى بها في قواميس المصطلحات الحديثة في عصرنا، فبين المصطلح والمعنى اللغويّ مُباينة خاصّة لا عامّة؛ لهذا لم يرتضِ التهانويّ أنْ يكون مفهوم مصطلح (الخبر):"الكلام المخبَر به"، وعدّه من تحقيق المفهوم اللغويّ[٩٠]، كما

نقل أنّ الصادق الحلوائيّ ردّ تعريف الدليل بالدالّ لأنّه تعريف لغـــويّ إذ هـــو في المصطلـــح مـــرادف للحجّة[٩١].

وبما أنّ المصطلح اتّفاق قومٍ على التسمية به والاصطلاح عليه، فهل يدخل وصفه أو لقبه في مفـــهوم المصطلح ويتمحّض من الوصفيّة واللقبيّة إلى الاصطلاح ؟

لم يشر التهانويّ إشارة واضحة إلى هذه القضيّة الأساس، ولكنّ المستخلَصَ من معالجاته الاصطلاحيّـــة أنّه عدّ الصفات المشهورة والألقاب من المصطلحـــات، فـــورد مصطلـــح المنطـــق في ثـــلاث مـــوادّ في الكشّاف:"علم المنطق، وخادم العلوم،ورئيس العلوم" مع أنّ الثاني والثالث ليسا مصطلحـــين بـــل همـــا لَقَبان[٩٢].

وقد ذكر تعريف الفعل المضاعف مرّتين"مرّة باسم (الأصمّ)، وأخرى باسم (المضاعف) مع أنّ الأصـــمّ لقب لقّب به الفعل المضاعف[٩٣].

وذكر تعريف (التمييز) ثلاث مرّات: مرّة في مادّة (التمييز)، وأخرى في مادّة (التفسير)، وثالثة في مادّة (التبيين) مع أنّ الذي استقرّ في الدرس النحويّ أنّ هذه المصطلحات بمعنى واحد، قال ابن يعيش:"اعلـــم أنّ التمييز والتفسير والتبيين واحد"، وإن كان الأمر في تاريخ الخلاف النحويّ يشير إلى مُباينـــة بـــين هـــذه المصطلحات، لأنّ الفرّاء يسمّي التمييز باسم (التفسير)، في حين يسمّيه الخليل بن أحمد الفراهيدي(التبيين)، لكنّ التهانويّ لم يشر إلى هذه المباينة صراحة[٩٤].

والخلط بين المصطلح وصفته ولقبه كان من أسباب تضخم كشّاف اصطلاحات الفنون تضخّمـــاً دالاً على أنّ المصطلحات في تاريخنا الثقافيّ لم يكن الاتفاق عليها إجماعاً تامّاً، ولكنّها لم تكن عقبة كَأداء أمـــام التطور والتقدّم لحصول الاتفاق النسبيّ على مفهومها، فلا مشاحة في الاصطلاح، والاستعمال هو الـــذي يفرز المصطلح الأكثر حضوراً بشرط الإشارة إلى العلاقة بين الأشكال الاصطلاحيّة للمفهوم الواحد، كمـــا فعل التهانويّ؛ ولا سيّما أنّه كان يشير إلى العلاقة التطوريّة بين المصطلحات إن وجِدتْ، كما في تعريفـــه مصطلح (المنصرف) إذ قال:"وفي الاصطلاح القديم يسمَّى المنصرف بـــالمجرَى، وغـــير المنصـــرف بغـــير المجرى"[٩٥]؛ لأنّ سيبويه كان يسمّي الاسم المصروف بالمجرى والممنوع من الصرف بغير المجرى إذا كـــانت علّة المنع من الصرف مشابهة الفعل المضارع[٩٦].

وإذا كان المصطلح غريباً من جهة تفرّد كتاب به أو عدم تداوله فإنّه يشير إليه مع اقتباس الموضع منـــه، فقال في مادّة (التبيين):"وعند النحاة هو اسم التمييز، ويقال له المبيّن أيضاً بكسر الياء المشددة، وفي"الضـــوء شرح المصباح":"وأمّا مائة فإنّها تضاف إلى ما يبيّنها إلا أنّ مبيّنها مفرد"[٩٧].

وقريب منه قوله في التركيب النحويّ:"والمفهوم من الضوء شرح المصباح أنّ المركّب التقييديّ هو التوصيفيّ حيث قال في تعريف الكلام– يقصِد المركّب–:التأليف إمّا على وجه التعداد كخمسة عشر، أو الإضافة نحو: غلام زيدٍ، أو التقييد أعني التوصيف، نحو: الرجل الذاهب، أو غير ذلك، انتهى"[٩٨].

منهج تعريف المصطلحات:

اشترط التهانويّ في مقدّمة كشّافه أن يبنى الكتاب على منحى تعليميّ، يراعي أربعة اتّجاهات منهجيّة:

أحدها: التقسيم، وهو التكثير من فوق إلى أسفل، أي من أعمّ إلى ما هو أخصّ كتقسيم الجنس إلى الأنواع، والنوع إلى الأصناف، والصنف إلى الأشخاص.

وثانيها: التحليل، وهو عكسه، أي التكثير من أسفل إلى فوق، أي من أخصّ إلى ما هو أعمّ كتحليل زيد إلى الإنسان.

وثالثها: التحديد، أي فعل الحد، أي إيراد حدّ الشيء، وهو ما يدلّ على الشيء دلالة مفصّلة بما به قوامه

ورابعها: البرهان، أي الطريق إلى الوقوف على الحقّ[٩٩].

فالكشّاف بمُراعاة هذه الاتجاهات الأربعة يكون قد جعل كتابه تعليمياً، يعبُرُ من المصطلح إلى المادّة العلميّة المبسوطة تحته،ولا يكتفي بإيراد التعريف الذي هو تحديد للمصطلح وحسب، ففي تعريف مصطلح (الابتداء) عند النحاة، قال:"هو تجريد الاسم عن العوامل اللفظيّة للإسناد، أي ليسند إلى شيء أو ليسند إليه شيء". ثمّ شرح هذا التعريف، فقال:"وقولهم: للإسناد؛ لإخراج التجريد الذي يكون للعدِّ، فإنّ الأسماء المعدودة مجرّدة من العوامل اللفظيّة لكن لا للإسناد. وذلك الاسم يسمَّى بالمبتدأ، وذلك الشيء يسمّى بالخبر". ثمّ ولج من موضوع التجريد– وهو من العوامل– إلى الحديث عن العوامل المعنويّة، فقال:"إنْ قيل: التجريد عدميّ، فلا يؤثر، والابتداء من العوامل المعنويّة، والعامل لا بدَّ أن يكون مؤثّراً، فالأولى أن يفسَّر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء" وردَّ على هذا الاشتراط بتوضيح ماهيّة العوامل النحويّة، فقال:"قلنا: العوامل علامات لتأثير المتكلّم، لا مؤثّرات، فإنّ المؤثّر هو المتكلّم، ولا محذور فيه من أنّ ما جعله أولى أمرٌ اعتباريٌّ، فلا يصحّ أنْ يكون مؤثّراً".

ثمّ أفاض في الحديث عن المبتدأ وأشكاله وأحكامه واختلاف النحاة في العامل في المبتدأ والخبر كأيّ كتاب مطوّل في النحو؛ لأنّ حدّ الابتداء انتهى في السطر الأول من كلامه، لكنّ رغبته في التحليل والتقسيم تجعله يستطرد في الحديث عن المصطلح[١٠٠] حتّى إنّه ينبّه القارئ إلى أنّ معلوماته عن المصطلح لم تنفد إذا استشعر الإطالة، فيقول:"بقي أنّ الدلالة..." "بقي ههنا شيء ..." "بقي أنّ العلم ..."[١٠١].

ويأخذ تعريف المصطلح عند التهانويّ شكلاً علميّاً شبه نمطيّ، فيحدّد المعنى اللغويّ، ثمّ الدائرة المعرفيّة التي ينتمي إليها المصطلح، مثل: الفقه، أو النحو، أو البيان، أو الحكمة أو ... إلخ، ثمّ يذكر التعريف، فإنْ كان متّفقاً عليه، فلا يحيل إلى المصادر والمظانّ، وإنْ كان فيه خلاف يذكر مصادره غالباً، وإذا رأى أنّ المصطلح يشكّل ظاهرة مشتركة في عدة علوم فإنّه يحاول وضع تعريفٍ جديد له.

ففي حديثه عن مصطلح (الحذف) قال:"الحذف بالفتح وسكون الذال المعجمة في اللغة هو الإسقاط، وفي اصطلاحات العلوم العربيّة يطلق على إسقاطٍ خاص" وذكر معناه في العروض، والبديع، والصرف، والنحو؛ فتبيَّن أنّه يشكّل ظاهرة مشتركة، فقال:"والأنسب باصطلاح النحاة وأهل المعاني والبيان أنّه إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقلّ ... وهذا المعنى أعمّ من معنى الصرفيّين"[١٠٢].

وعقب تحديد التعريف يشرع التهانويّ يشرحه، ويذكر آراء العلماء وأقوالهم فيه وفي أحكامه مخفياً شخصيّته بأسلوب الفنقلة- إن كان الموضوع خلافيّاً جدليّاً-، وفي نهاية المادّة يقول:"هذا كلّه خلاصة ما في ... (ويذكر مصادره)[١٠٣]، أو:"هكذا يُستفاد من ... (ويذكر مصادره)[١٠٤]، وأحياناً يصل إلى تعريف إجماليّ؛ فيقول:"وبالجملة فهو ..."[١٠٥]، أو يحيل على مصدر يعتمده للتوسّع أو مصادر عامّة، مثل قوله:"فارجع إلى كتب النحو"[١٠٦]، وقوله:"فليرجع إلى الأطول والمطوّل وحواشيه"[١٠٧]، وقوله:"وإن شئت الزيادة فارجع إلى المغْني"[١٠٨].

وفي شرحه مصطلح (الفاعل) في النحو قال:"هو عند النحاة ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقُدِّم على وجه قيامه به، كما ذكر ابن الحاجب"، ثمّ شرح هذا التعريف، فقال:"والمراد بـ(ما) الاسمُ حقيقة أو حكماً ليدخل فيه مثل قولهم: أعجبني أن ضربت زيداً، والمراد بـ(الإسناد) مجرَّد ثبوت شيء سواء أكان أصليّاً أو لا، فيشمل إسناد الصفات إلى الضمائر المستترة المرفوعة فيها، وسواء أتعلقَ به إدراك وقوعه أم عدم وقوعه أم طلب أم إنشاء، ففي: ما قام، سلب الوقوع لا سلب الإسناد، وفي: إن قام، فرض الوقوع لا فرض الإسناد، فلا حاجة لشمول التعريف لفاعل النفي"[١٠٩].

وفي حديثه عن أفعال المقاربة- وهي ناقصة- ذكر رأي المولويّ عبد الحكيم فنقل على لسانه:"وعندي أنّها ليست ناقصة؛ لأنّ المقصود نسبة الحدث، أعني القرب الذي هو مدلول مصادرها التي هي فاعلها، وإنّ معناها لمّا كان قرب الفاعل عن الخبر لا بدَّ من ذكرهما؛ لأنّ أفعال المقاربة موضوعة لدنوّ فاعل الخبر رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه"[١١٠]. وهذا الرأي غريب يخرج أفعال المقاربة وأخواتها من الإلحاق بـ "كان " وأخواتها.

وفي مادّة (الإضمار) ذكر التهانويّ أحكام الإضمار، مثل: حالات الإضمار الخمسة قبل ذكر المرجع، وتقسيمات الضمير إلى متّصل ومنفصل من حيث البروز الإملائيّ، ومرفوع ومنصوب ومجرور من حيث

المحلّ الإعرابيّ، وظاهر ومضمر من حيث الظهور، وحالات الضمير، وتناوب المضمر والمظهر، والإضمار والتفسير[١١١].

أمّا أسلوب الفنقلة فمثاله دفع التهانويّ أنْ يكون بدل التفصيل قسماً مستقلاً من أقسام البدل لا شكلاً من أشكال البدل المطابق، فقال:"ثمّ إنّه لا يردُّ على الحصر بدل التفصيل، نحو: الناس رجلان: رجلٌ أكرمته ورجلٌ أهنته، فإنّه من قبيل بدل الكلّ إذ البدل إنّما هو المجموع. فإن قلت: يجوز أن يكون بدل البعض، قلت: فحينئذٍ يحتاج إلى الضمير، و لم يُرَ بدل التفصيل ملفوظاً بالضمير، ولا محتاجاً إلى تقديره، وذلك آية كونه بدل الكلّ. فإن قلت: فإذا كان مجموع العاطفين بدل الكلّ، فما رافع كلٍّ من الجزأين على انفراده مع أنّه غير بدل على هذا التقدير؟ قلت: هو نظير قولهم: هذا حامضٌ حلوٌ، فإنّ المجموع هو الخبر، فكلّ واحد من الجزأين مرفوع ... إلخ"[١١٢].

وعندما يحصي الدارس مصادره في بعض الموادّ كالبدل يجد أنّه بذل جهداً كبيراً في جمع المعلومات وتنسيقها؛ فقد ذكر في مادّة (البدل) وحدَها ما يزيد على عشرة مصادر، منها: الشافية وشروحها، وحواشي الإرشاد، والعباب، وألفية ابن مالك، وحواشي المطوّل، وحاشية الفوائد الضيائيّة، وحاشية السيّد على المطوّل، وشرح النخبة.

وفي حديثه عن مفهوم (المعرفة) في النحو جمع المادّة، ثمّ صاغها بأسلوبه مع تدخّل منه بالشرح والتوضيح، ثمّ أحال إلى مصادره، فقال:"هي اسمٌ وضع لشيءٍ بعينه. وقيل: اسم وضع ليستعمل في شيءٍ بعينه، ويقابلها النكرة. اعلم أنّ التعريف عبارة عن جعل الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعيّة ويقابلها التنكير ... ثمّ لا يخفى أنّ المشار به إلى خارج إنّما هو اللفظ الدالّ على الذات ... فعلى هذا كلُّ لفظ فهو إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أنّ ذلك اللفظ موضوع له ... وتوضيحه أنّ المعرفة يشار بها إلى ما في الذهن من حيث حضوره فيه؛ ولهذا قيل: المعرفة يُقصَدُ بها معيَّن عند السامع ... ثمّ اعلم أنّ الجمهور على أنّ المعتبر في المعرفة التعيين عند الاستعمال دون الوضع ... هذا كلّه خلاصة ما في المطوّل وحواشيه، والأطول في بيان فائدة تعريف المسند إليه"[١١٣].

وبعد حديثه عن مصطلح (الجمع) عند النحاة والصرفيّين قال:"... هكذا يستفاد من شروح الكافية كالفوائد الضيائيّة، وغاية التحقيق، والحاشية الهنديّة، وشروح الشافية كالجاربرديّ"[١١٤].

وثمّة مصطلحات دوّارة في موادّ الكشّاف، هي: (فائدة) و(تقسيم) و(تنبيه)، أمّا (الفائدة) فهي— كما يظهر— استطراد وتفريعٌ على مفهوم المصطلح؛ ففي مادّة (سجع) قال:"فائدة: هل يجوز استعمال السجع

في القرآن ؟ فيه خلاف ..."[١١٥] وذكر الخلاف. وفي مادة (مثال) ذكر فائدة، فقال:" فائدة: الفرق بين المثال والنظير ..."[١١٦].

أما مصطلح (التقسيم) فهو تطبيق لاتجاه التقسيم الذي عده من المنحى التعليمي المقصود من الكتاب، قال في (الكناية): "التقسيم: الكناية ثلاثة أقسام ..."[١١٧].

أما التنبيه فهو احتراس في فهم حد المصطلح، قال في (الجناس):"تنبيه: إذا اختلف لفظا المتجانسين في اثنين أو أكثر مثلا، أو اختلفا في أنواعها وأعدادها أو فيهما مع ثالث كالهيئة والترتيب لا يعد ذلك من باب التحنيس لبعد المشابهة"[١١٨].

ولا ينسى نصيبه من الإدلاء برأيه وتوضيح وجهة نظره ومدى اجتهاده وعلمه، ففي مادة (الخيفاء) بفتح الخاء قال:"وعند أهل البديع هي الرسالة أو القصيدة التي تكون حروف إحدى كلمتيها منقوطة بأجمعها، وحروف الأخرى غير منقوطة بأجمعها. وهكذا يستفاد من المطول وحاشية للسيد السند ... وهي ليست من علم البديع وإن ذكرها البعض فيه بمثل ما عرفت"[١١٩]، وهذا تنبه منه على مشكلة المصطلح في علم البديع الذي كادت كثرة مصطلحاته تذهب برونقه وبهائه.

وفي مادة (المصدر) ذكر معلومة أحسب أنها لافتة، فقال:"اعلم أن صيغ المصادر إما في أصل النسبة، ويسمى مصدرا، وإما في الهيئة الحاصلة للمتعلق معنوية كانت أو حسية كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر، وتلك الهيئة إما للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم"[١٢٠]، وهذا وعي مبكر على ما شاع في عصرنا باسم المصدر الصناعي.

وفي مادة (اسم الفعل) ذكر فائدة، فقال:"اختلفوا في إعرابها– أسماء الأفعال– فقيل: إنها مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل مسد الخبر كما في: أقائم الزيدان؟ وفيه أن معنى الفعل يمنع الابتداء لكون المبتدأ مسندا إليه والفعل لا يكون مسندا إليه. كذا قيل. وأقول: لا يلزم أن يكون المبتدأ مسندا إليه كما في: أقائم الزيدان؟ فلا يرد البحث المذكور.وقيل: إنها منصوبة المحل على المصدرية لأنها أسماء مصادر الأفعال سميت بأسماء الأفعال قصرا للمسافة. وفيه أنه يستدعي تقدير الفعل قبلها. فلم تكن حينئذ قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنية. والحق أنه لا محل لها من الإعراب"[١٢١].

وفي مادة مفعول ما لم يسم فاعله– نائب الفاعل– فصل رأي النحاة في شروط بناء الفعل اللازم للمجهول، ثم قال:"وفي رأيي: يجوز– الإسناد مطلقا من لازم ومتعد– عند الأمن من اللبس"[١٢٢]، وهذا استعصام بالمبدأ الأساس في إقامة لسان العرب وهو أمن اللبس.

فالتهانوي لم يقصد من كشافه في اصطلاحات الفنون أن يكون قاموسا فحسب، بل قصد أن يكون موسوعة يدخل فيها مظهرا آراءه وأفكاره في علوم شتى، منها اللغة العربية.

الخاتمة:

وبعد، فقد حقق البحث اسم التهانويّ، وحدّد تاريخ وفاته، وحلّل شخصيّته العلميّة، وأزال ما نتج عن الوهم الكبير في تاريخ وفاته من آراء غير دقيقة، وبيّن مؤلفاته، ووازن بين طبعات كشّاف اصطلاحات الفنون ونقدها، وبيّن مصادر الكتاب وعلاقته بموسوعات التعريفات في عصره، إذ يتفوق الكشّاف على كتاب (التعريفات) للشريف الجرجانيّ بمادته وحجمه وتنوّع مصطلحاته مع الإشارة أحياناً إلى العلاقة بين دلالات المصطلح الواحد المتعدد الاستعمالات، ويشارك الكشّافُ معجمَ الكليّات للكفويّ في تعدد فنون مصطلحاته وسعيه الحثيث لاستقصاء دلالات المصطلح في مجالاته، إلا أنه يستعين بالكتب غير العربية في استقصاء تعريفات مصطلحاته مع عناية منه بذكر مصادره غالبا، لكن شخصية الكفوي النحوية أظهر من شخصية التهانوي، ذلك أنه ذيل كلياته بفصل في المتفرقات غلب عليه شرح المقولات اللغوية والنحوية.أما معجم دستور العلماء للأحمد نكري فهو شبيه بمعجم الكشاف في منهجه ومحتواه واستعانته بالمصادر الفارسية إلا أنه أصغر حجما. أما معجم التوقيف للمناوي فيغلب عليه الاعتناء بالمصطلحات الفقهية من غير استطراد إلى مصطلحات العلوم الأخرى، إلا إن كان لها علاقة بالمصطلح الفقهي بوجه من الوجوه.

ووضح البحث منهجية التهانوي في معجمة المصطلحات اللغوية، مبينا نسق تعريف المصطلح عنده؛ لتكون إنجابيات قاموس الكشاف إضاءات نتهدى بها في معجمة المصطلحات الحديثة، ومنها الإفادة من الكتب من غير تحديد زمن معين نتوقف عنده، لأن المصطلحات ليست شواهد للتقعيد، بل مفاتيح للعلوم القديمة والجديدة[١٢٣]، والاستعانة بالكتابات غير العربية عن مفاهيم المصطلحات كاستعانة التهانوي بالفارسية، والمقابلة بين اللغات في المفهوم الواحد، وتوثيق مصادر تعريف المصطلح مع اقتباس ما له ميزة الفرادة بالنص، واستخلاص تعريفات للمصطلحات المتقاربة المفهوم المتباعدة المجالات، والإشارة إلى التطور التاريخي للمصطلحات، والانطلاق من اللغة أولا في تحديد معنى المصطلح مع ضرورة أن يكون المصطلح عربيا أو معربا، والإشارة إلى المصطلحات المتعددة ذات المفهوم الواحد، والمفهومات المتعددة ذات المصطلح الواحد، وينبغي أن تنطلق التعريفات من قاعدة الشمول وذكر الرأي الآخر لتكون مثالا على تعددية الاجتهادات في إطار من البحث العلمي السليم– إن لم يكن لها تعريف متفق عليه–.

أمّا ما ينبغي تحاشيه في فنّ التعريفات فهو اتّخاذ المصطلحات مدخلاً لشرح لواحق المصطلح وتفريعاته، فهناك فرق بين تعريف (البدل) في النحو مثلاً، والاستطراد بذكر أنواعه وشروط كلّ نوع وأحكامه والقضايا الخلافيّة فيه، وما إلى ذلك من مسائل تتجاوز التعريف إلى التفصيل الدقيق الذي مكانه الكتب المتخصّصة.

الهوامش

(١) انظر: عبد الحيّ بن فخر الدين الحسنيّ (ت ١٣٤١هـ/١٩٢٢م)، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمّى بـ "نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر "، دار ابن حزم،ط ١، بيروت، ١٩٩٩م، مج ٢، ص ٨٠٤. وله أيضاً، الثقافة الإسلاميّة في الهند، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ١٩٥٨م، ص ٣٢. وظفر أحمد العثمانيّ التهانويّ، قواعد في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدة،دار السلام، القاهرة، ط ٦، ١٩٩٨م، ص ٢٩. وله أيضاً، إنهاء السكن إلى من يطالع في إعلاء السنن، حيدر أباد، د، ت، ص ٥. ومحمّد الثاني حسني، علم اللغة واللغويون في الهند، مجلة ثقافة الهند، مج ١٦،ع ٤،ص ٤٥. وجميل أحمد،حركة التأليف باللغة العربيّة في الإقليم الشماليّ الهنديّ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ،دمشق، ١٩٧٧م، ص ١٦٨. وزبيد أحمد، الآداب العربيّة في شبه القارة الهنديّة، ترجمة: عبد المقصود محمّد شلقاميّ، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ١٩٧٨م، ص ٤٣٢. وهذه الإحالة لا تشير إلا إلى الاسم الثاني " أعلى "، أمّا ما بعده فله موضعه من البحث.

(٢) انظر مع التحفّظ على ما بعد اسم "عليّ " الثاني: إسماعيل باشا البغداديّ، إيضاح المكنون في أسامي الكتب والفنون، وكالة المعارف، استانبول،١٩٤٥ م.ج٢، ص٣٥٣. وبطرس البستاني، دائرة المعارف،دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج ٦، ص ٢٤٦. وإدوارد فنديك، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، نسخة مصورة عن طبعة مطبعة التأليف، مصر، ١٨٩٦م، ص٣٢٨. ويوسف اليان سركيس، معجم المطبوعات العربيّة والمعربة، نسخة مصورة عن طبعة مطبعة سركيس، مصر، ١٩٢٨م، ص ٦٤٥. وصفحة الغلاف من طبعة دار الكتب العلميّة لكشّاف اصطلاحات الفنون. التهانويّ، محمّد أعلى بن الشيخ عليّ العُمريّ،كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، نسخة دار الكتب العلميّة، وضع الحواشي: أحمد حسن بسج، ط١، ١٩٩٨م، بيروت.

(٣) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٠م، ج ٦، ص ٣٢٦. وإسماعيل باشا البغداديّ، هدية العارفين، وكالة المعارف، استانبول، ١٩٥٥م، ج ٢، ص ٣٢٦. وخير الدين الزركليّ، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٠، ١٩٩٢م، ج ٦، ص ٢٩٥. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، د. ت، ج ١١،ص ٤٧. وشعبان عبد العزيز خليفة ومحمّد عوض العابديّ، مداخل الأسماء العربيّة القديمة، المكتبة الأكاديميّة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦م،ج ١، ص ٣٥٣.

(٤) القنوجيّ،السيّد الصديّق بن حسن خان (ت ١٣٠٧هـ/١٨٨٩) العلم الخفاق من علم الاشتقاق، تحقيق: نذير محمّد، دار البصائر، بيروت، ص ٧٤.

(٥) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربيّة، منشورات دار الحياة، بيروت، ١٩٦٧م،ج ٣، ٣٤٧.

(*) انظر كتابه في الهامش الأوّل.

(٦) محمّد الثاني حسني، علم اللغة واللغويّون في الهند،ص ٤٥. وقد ذكر إبراهيم السامرائيّ أنّ من مظاهر الأسماء الدينيّة في الأعلام العربيّة أنْ يجيء الاسم مسبوقاً بكلمة (محمّد) للتفخيم والتبرك، وهو شائع في الأعلام الفارسيّة وعند المتأثرين بالفرس كالأفغان والهنود. انظر للتوسّع: إبراهيم السامرائيّ، الأعلام العربيّة: دراسة لغويّة اجتماعيّة، المكتبة الأهليّة، العراق، ١٩٦٤م، ص ٥٥-٥٦.

(٧) القنوجيّ، السيّد الصديّق بن حسن خان (ت ١٣٠٧هـ/١٨٨٩) أبجد العلوم،وضع حواشيه وفهرسه: أحمد شمس الدين،دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م، ج ١، ص ١٤.

(٨) انظر: عبد الحيّ الحسنيّ، الإعلام، مج ٢، ص ٨٠٥.

(٩) التهانويّ، محمّد أعلى بن الشيخ عليّ العُمريّ،كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، نسخة مكتبة لبنان، تحقيق: عليّ دحروج،نقل النصّ الفارسيّ إلى العربيّة: عبد الله الخالديّ، الترجمة الأجنبيّة: جورج زيناتيّ، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م، ج ١، ص ١. وهذه الطبعة هي المعتمدة في الإحالات ما لم يُنَصَّ على غيرها، وسيشار إلى المادة والصفحة حلاً لمشكلة تعدّد الطبعات واختلافها.

(١٠) انظر: عبد الحيّ الحسنيّ، الإعلام، مج ٢، ص ٨٠٤.

(١١) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ٦، ص ٣٢٦. وبطرس البستانيّ، دائرة المعارف، ج ٦، ص ٢٤٦. والزركليّ، الأعلام، ج ٦، ص ٢٩٥.

(١٢) انظر: يونس الشيخ إبراهيم السامرائيّ،علماء العرب في شبه القارة الهنديّة، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، بغداد، ١٩٨٦م، ص ٣٧٤،٣٨٣،٤٠٨، ٤٢٥،٤٥١،٤٦٤،٤٩٨،٥٥٦،٦٥٩.وغيرهم.

(١٣) التهانويّ، الكشّاف، مقدّمة التحقيق، ج ١، ص XXXII.

(١٤) انظر تعليق الندويّ في حاشية كتاب الإعلام، عبد الحيّ الحسني، الإعلام، مج ٢، ص ٨٠٥. وانظر في ترجمة عالمكير الأوّل: أحمد محمود الساداتي، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهنديّة وحضارتهم، مكتبة الآداب، مصر، ط ١، ١٩٥٩م، ج٢، ص ٢١٢-٢٤٩. وفي ترجمة عالمكير الثاني وشاه عالم الثاني: عبد المنعم النمر، تاريخ الإسلام في الهند، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٨١م، ٣٩١-٣٩٦. وقد ذكر مؤرخ الهند عبد الحيّ الحسني أن عالمكير الأوّل توفي سنة ١١١٨هـ. انظر: عبد الحيّ الحسني، الإعلام، مج ٢،ص ٧٤٣.

(١٥) ترجم عبد المقصود محمّد شلقاميّ النسب إلى كلمة Thana Bhoowan التهانبوبيّ، وهي ترجمة حرفيّة غير دقيقة، عاد عنها في موضع ثانٍ من الكتاب. انظر: زبيد أحمد، الآداب العربيّة في شبه القارة الهنديّة، ص ٢١٣، ٤٣٢ .

(١٦) انظر: محمّد الثاني حسني، علم اللغة واللغويّون في الهند، ص ٤٥. وأحمد جميل، حركة التأليف باللغة العربيّة، ص ١٦٨-١٧٢.

(١٧) انظر في ترجمته: عبد الحيّ الحسنيّ، الإعلام، مج ٣، ص ١٠٨١.

(١٨) انظر في ترجمته:جميل أحمد، حركة التأليف باللغة العربيّة،ص ١٧١-١٧٢.

(١٩) انظر في ترجمته وأخباره:عبد الحيّ الحسني، الإعلام، مج ٣، ص ١١٩٤-١١٩٥.

(٢٠) انظر في ترجمته:المصدر السابق نفسه،مج ٣،ص ١٣٢٢.

(٢١) انظر في ترجمته وأخباره:المصدر السابق نفسه، مج ٣، ص ١١٨٧-١١٨٩. وأحمد إدريس، الأدب العربيّ في شبه القارة الهنديّة حتى أواخر القرن العشرين،عين للدراسات والبحوث، مصر، ط١، ١٩٩٨م، ص ٣.

(٢٢) هو من المحدّثين المعاصرين في الهند، انظر في ترجمته مقدمة تحقيق كتابه " قواعد في علوم الحديث " ص ٦-١٠.

(٢٣) انظر: التهانويّ، الكشّاف، ج١، ص ١.

(٢٤) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١١٨،(الاختلاف).

(٢٥) المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ١١٤٥، (الظاهر).

(٢٦) المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ١٦٩٦، (النصّ).

(٢٧) انظر مثلا: عبد الحيّ الحسني، الإعلام، مج ٢،ص ٨٠٤.

(٢٨) انظر مثلا:جرجي زيدان،تاريخ آداب اللغة العربيّة،ج٣،ص ٣٤٧. والزركليّ، الأعلام، ج ٦، ص ٢٩٥. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج١١، ص ٤٧. ومنير البعلبكيّ، معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت،ط ١، ١٩٩٢م، ص ١٤٤.

(٢٩) عبد الحيّ الحسني، الإعلام،مج٢،ص ٨٠٥.في حواشي الندويّ وتعليقاته على الكتاب.

(٣٠) المصدر السابق نفسه، مج ٢، ص ٨٠٥.في حواشي الندويّ وتعليقاته على الكتاب.

(٣١) انظر:يونس الشيخ، علماء العرب في شبه القارة الهنديّة، ص ٥٦٤.

(٣٢) منير البعلبكيّ، معجم أعلام المورد، ص ١٤٤. وعبد الرحمن عطيّة، مع المكتبة العربيّة، دار الأوزاعيّ، ط ٢، ١٩٨٤م، بيروت، ص ٦٩. والتهانويّ، الكشّاف، ج١، ص XXXIV من مقدّمة التحقيق.

(٣٣) عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج ١١، ص ٤٧.

(٣٤) بطرس البستانيّ، دائرة المعارف، ج ٦، ص ٢٤٦.

(٣٥) انظر: محمّد الثاني حسني، علم اللغة واللغويّون في الهند، ص ٤٥.

(٣٦) زبيد أحمد، الآداب العربيّة في شبه القارة الهنديّة، ص ٢١٣.

(٣٧) مالك محمّد صالح ياسين، كتب المصطلحات العلميّة العربيّة إلى عصر النهضة الحديثة في ضوء الدرس اللغـــويّ المعاصر، رسالة دكتوراة، جامعة حلب، ١٩٩٨م، ص ٣٧٥.

(٣٨) التهانويّ، الكشّاف، ج ١، ص ١.

(٣٩) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١.

(٤٠) عدد الشروح التي أشار إليها يزيد على مائة. انظر: فهرس الكتب في آخر طبعة مكتبة لبنان كتب الشـــروح فقط، ج ٢، ص ١٨٥٤- ١٨٥٨.

(٤١) عبد الحيّ الحسني، الإعلام، مج ٢، ص ٨٠٥.

(٤٢) التهانويّ، الكشّاف، ج١، ص ٧.

(٤٣) انظر: يحيى الشاوي المغربي الجزائريّ، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبـــد الرحمـــن السعديّ، دار الأنبار، العراق، ط ١، ١٩٩٠م، ص ٣٥.

(٤٤) انظر في ترجمته: عبد الحيّ الحسني، الإعلام، مج ٣، ص ٩٢١-٩٢٢. ويونس الشيخ، علماء العرب في شـــبه القارة الهنديّة، ص ٥٦٤.

(٤٥) انظر: عبد الحيّ الحسني، الإعلام، مج ٢، ص ٨٠٥، في حواشي الندويّ وتعليقاته على الكتاب.

(٤٦) انظر: جميل أحمد، حركة التأليف باللغة العربيّة، ص ١٧١.

(٤٧) زبيد أحمد، الآداب العربيّة في شبه القارة الهنديّة، ص ١١١.

(٤٨) المرجع السابق نفسه، ص ٣٢٣ من الحاشية.

(٤٩) انظر: المرجع السابق نفسه، ص ١١١- ١١٢.

(٥٠) انظر في ترجمته وأخباره: عبد الحيّ الحسني، الإعلام، مج ١، ص ٣٢٤. ويونس الشيخ، علماء العرب في شبه القارة الهنديّة، ص ٢٥٥.

(٥١) انظر: التهانويّ، الكشّاف، ج ١، ص ٧٧٨-٧٧٩، مادّة (دار).

(٥٢) بطرس البستانيّ، دائرة المعارف،ج ٦، ص ٢٤٦. وعنه أخذ يوسف سركيس، وعمر رضا كحالـــة، ومنـــير البعلبكيّ. انظر: يوسف سركيس، معجم المطبوعات العربيّة والمعربة، ص ٦٤٦. وعمر رضا كحالة، معجـم المؤلّفين، ج ١١، ص ٤٧. ومنير البعلبكيّ، معجم أعلام المورد، ص ١٤٤.

(٥٣) عبد الحيّ الحسني، الإعلام، مج ٣، ص ١١٨٧.

(٥٤) انظر:المصدر السابق نفسه، مج ٣، ص ١١٨٧-١١٨٩. وأحمد إدريس،الأدب العربيّ في شبه القارة الهنديّـــة، ص ٣.

(٥٥) عبد الحيّ الحسني، الإعلام، مج ٢، ص ٨٠٤-٨٠٥.

(٥٦) التهانويّ، الكشّاف، ج ١، ص ٨٥٤، مادّة (الردّ).

(٥٧) المصدر السابق نفسه، ج ١،ص ٦٦٤، مادّة (حساب الخطأين).

(٥٨) المصدر السابق نفسه، ج ٢،ص ١١١١، مادّة (الضرب). وانظر أيضاً مادّة (مكعّب)، ج ٢، ص ١٦٣٨. ومادّة (الحدّ)، ج ١، ص ٦٢٣.

(٥٩) المصدر السابق نفسه، ج ١،ص ١٣٧، مادّة (الأربعة المتناسبة) من الحاشية.

(٦٠) انظر: حسين نصّار، فيما أسنده إليه عمر موسى باشا في كتابه: تاريخ الأدب العربيّ – العصر العثمانيّ،دار الفكر المعاصر، ودار الفكر، دمشق، إعادة للطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص ٦٥٠.

(٦١) انظر: عبد الرحمن عطيّة، مع المكتبة العربيّة، ص ٦٩.

(٦٢) انظر: عبد الجبّار الرفاعيّ، معجم المطبوعات العربيّة في إيران، وزارة الثقافة، طهران، ط ١، ١٤١٤هـ، ص ٦٥٢.

(٦٣) انظر: عبد الرحمن عطيّة، مع المكتبة العربيّة، ص ٧٠.

(٦٤) انظر: التهانويّ، الكشّاف، ج ١، ص ٢ من المقدّمة.

(٦٥) انظر: مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، المعجم الوسيط، مادّة (سود).

(٦٦) قال التهانويّ:" هكذا في شرح السلم للمولويّ حسن الكهنويّ في خاتمة بحث الكلّيّ ". انظر: الكشّاف، ج ١، ص ١٠٠٩، مادّة (شخص).

(٦٧) راجع مادّة (التشكيك) و (الاشتقاق) في الكشّاف.

(٦٨) انظر فهارس الكشّاف، طبعة مكتبة لبنان، ج ٢، ص ١٨٦١-١٨٦٢.

(٦٩) انظر: التهانويّ، الكشاف، ج ١، ص ٨٦٥، مادة (الرشوة).

(٧٠) انظر : التهانويّ، محمّد أعلى بن الشيخ عليّ العُمريّ، كشّاف اصطلاحات الفنون، من نسخة الدكتور لطفي عبد البديع من تحقيقه، ترجم النصوص الفارسيّة: عبد المنعم محمّد حسنين، المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والترجمة، ط١، مصر، ١٩٦٣ – ١٩٧٧م (تم النشر على مراحل و لم يتم كاملا). ج ١، ص (ز،ح)

(٧١) راجع هذه الموادّ في نسخة الدكتور لطفي عبد البديع.

(٧٢) راجع فهرس الكتب في نسخة مكتبة لبنان من كتاب الكشّاف.

(٧٣) انظر: التهانويّ، الكشّاف، ج ١، ص ٤٥٥، مادّة (التصريف). والرضيّ الأستراباذيّ، محمّد بن الحسن (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق:محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢م، ج ١، ص ٧.

(٧٤) التهانويّ، الكشاف، ج ٢، ص ١١٨٨، مادّة (العطف).

(٧٥) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٥٥.

(٧٦) انظر النصّ كاملاً عند: ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت٧٦١ هـ/١٣٥٩م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ج٢، ص ١٧٣-١٧٥.

(٧٧) انظر: التهانويّ، الكشّاف، ج ١، ص ٤٩٢، مادّة (التفسير)، ومادّة (التأكيد) و مادّة (مفعول).

(٧٨) انظر:، ج ١، ص ٥٨٢، ٢٢٩، مادّة (الجملة) و مادّة (الاعتراض).

(٧٩) المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ١٦٢٦-١٦٢٧، مادّة (المقتضي)، ثمّ انظر: التاج الإسفراييني، اللباب في علم الإعراب، تحقيق: شوقي المعريّ، مكتبة لبنان، ط ١، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٨٦-١٨٨.

(٨٠) انظر في ترجمته: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت،ج ٢، ص ٢٨٥.

(٨١) انظر في ترجمته: أحمد إدريس، الأدب العربيّ في شبه القارة الهنديّة، ص ٤٠١-٤٠٢.

(٨٢) انظر في ترجمته:المحبّيّ، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج ٢، ص ٤١٣-٤١٦.

(٨٣) انظر فهرس الأعلام والكتب في نهاية طبعة مكتبة لبنان.

(٨٤) انظر: غازي مختار طليمات، المفهوم النحويّ في كليّات الكفويّ بين المصطلح والتعريف، مجلة كليّة الدراسات الإسلاميّة والعربيّة، الإمارات العربيّة المتحدة، ع ٩، ص ٢٣٣- ٢٦٩.

(٨٥) انظر في ترجمته: مقدّمة تحقيق كتابه: الكفويّ، أيوب بن موسى (ت١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م) الكليّات،تحقيق: عدنان درويش ومحمّد المصريّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ص ٥-١١.

(٨٦) انظر: عبد الحيّ الحسني، الإعلام، مج ٢، ص ٧٥٩، من طبعة دار ابن حزم. و ج ٦، ص ١٧٥ من طبعة دائرة المعارف العثمانيّة (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر)، وقد رجّح محقق كتاب دستور العلماء الرأي الثاني. انظر:الأحمد نكريّ، مصطلحات جامع العلوم الملقّب بـ" دستور العلماء "، تحقيق عليّ دحروج، صV من المقدّمة.

(٨٧) انظر: التهانويّ، الكشّاف، ج ١، ص ١٥.

(٨٨) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٢١٢، مادة (الاصطلاح). ونصّ التهانويّ فيه زيادة إيضاح عما في تعريفات الجرجانيّ. انظر: الجرجانيّ، الشريف عليّ بن محمّد، كتاب التعريفات، نشرة دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨م، بلا تحقيق، ص ٢٨، مادة (الاصطلاح).

(٨٩) التهانويّ، الكشّاف، ج ٢، ص ١٤٦٢، مادة (المجاز اللغويّ).

(٩٠) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٧٣٦، مادة (الخبر).

(٩١) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٧٨٠، مادة (الدالّ).

(٩٢) راجع هذه الموادّ في موضعها من الكشّاف.

(٩٣) راجع مادّة (الأصمّ) و (المضاعف). وانظر: أبا حيّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م، ج ١، ص ١٦٥.

(٩٤) راجعْ هذه الموادّ الثلاث في مواضعها من الكشّاف، ثم انظر: ابن يعيش، بعيش بن عليّ، شرح المفصّل، نشر عالم الكتب، بيروت، ج ٢، ص ٧٠. وعوض حمد القوزي،المصطلح النحويّ: نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثالث الهجريّ، جامعة الرياض،ط ١، ١٩٨١م، ص ١٦٤-١٦٥.

(٩٥) راجع مادّتي (المنصرف) و (المجرى).

(٩٦) انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩١م، ج ١، ص ٢١.

(٩٧) راجع مادّة (التبيين) في الكشّاف،ج ١، ص ٣٧٨.

(٩٨) راجع مادّة (التركيب) ج ١، ص ٤٢٤.

(٩٩) انظر، التهانويّ، الكشّاف، ج ١، ص ١٥-١٦ من المقدمة.

(١٠٠) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٨١-٨٣.

(١٠١) انظر: المصدر السابق نفسه، مادة (الدلالة) و (الدليل) و (العلم).

(١٠٢) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٦٣٢، مادّة (الحذف).

(١٠٣) راجع على سبيل المثال الموادّ التالية في الكشّاف: (تأكيد)، (الأمر)، (التابع)، (الجناس)، (الخاصّ)، (اسم التفضيل)، (المعرفة)، (التعدي)، (الكلام).

(١٠٤) راجع على سبيل المثال الموادّ التالية في الكشّاف: (المبنيّ)، و(المجاز)، و(المجاز اللغويّ)، و(الجمع)، و(اسم الفاعل)، و(الإضافة)، و(المضاف)، و(شبه الفعل)، و(المفعول)، و(التمييز)، و(المثال).

(١٠٥) راجع على سبيل المثال الموادّ التالية في الكشّاف: (الإبدال)، و(البيان)، و(الاستدلال)، و(التشبيه)، و(الصحّة)، و(القاعدة)، و(القياس)، و(الكناية).

(١٠٦) انظر:، ج ١، ص ٦٥١، مادّة (الحرف).

(١٠٧) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ١٢٧٥، مادّة (الفصاحة).

(١٠٨) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ١١٩١، مادّة (العطف).

(١٠٩) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ١٢٦٢، مادّة (الفاعل).

(١١٠) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٢٣٧، مادّة (أفعال المقاربة).

(١١١) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٢١٩-٢٢١، مادّة (الإضمار).

(١١٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٣١٦، مادّة (البدل).

(١١٣) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ١٥٨٥-١٥٨٧، مادّة (المعرفة).

(١١٤) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٥٧٤، مادّة (الجمع).

(١١٥) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٩٣٢-٩٣٤، مادّة (السجع).

(١١٦) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ١٤٤٧-١٤٤٨، مادّة (مثال).

(١١٧) انظر: المصدر السابق نفسه، ج٢، ص ١٣٨٦، مادّة (الكناية)، وانظر في الكتاب تجد أمثلة كثيرة أخرى.

(١١٨) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٥٩٠، مادّة (الجناس).

(١١٩) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٧٧٢، مادّة (الخَيفاء).

(١٢٠) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١٥٥٦-١٥٥٧، مادّة (المصدر).

(١٢١) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١٥٩، مادّة (اسم الفعل).

(١٢٢) انظر: المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١٦١٧ مادة (مفعول ما لم يسمَّ فاعله)

(١٢٣) وهذا يؤكد وجاهة اقتراح الدكتور محمد عيد عندما دعا إلى جمع المصطلحات العلميّة في التراث العربيّ بالإفادة من تجربة التهانويّ في تأكيد أهمية معجمة المصطلحات العلميّة. انظر: محمّد عيد، المصطلح العلميّ العربيّ، مجلة كليّة اللغة العربيّة، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرياض، ع ٩، ١٩٧٩م، ص ٥٩- ٧٥.